متطلبات تحوُّل الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية تحقيقًا للقدرة التنافسية العالمية

إعـــــداد

الباحث: أحمد بن سعيد عسيري.
دكتوراه التربية تخصص أصول التربية
كلية التربية جامعة الملك سعود

أ.د. بدر بن جويعد العتيبي
أستـــاذ السياســـات التربويـــة
كلية التربية - جامعة الملك سعـــود

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى التعرف على المتطلبات (المعرفية، التنظيمية والهيكلية، والإدارية والفنية، والبشرية) اللازمة لتحوُّل الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية تحقيقاً للقدرة التنافسية عالمياً، والتعرف على المعوقات التي تحدّ من تحوُّل الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية، والكشف عمّا إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية في إدراك المتطلبات اللازمة لتحوُّل الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية وفقاً لمتغير (الجامعة، الرتبة العلمية، الخبرة، النوع، الجنسية، التخصص). استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، واستخدمت الاستبانة أداةً لجمع بيانات الدراسة من مجتمعها، المتمثل في أعضاء هيئة التدريس ممن يحملون مؤهل الدكتوراه بدرجاتها العلمية المختلفة في كلٍ من: جامعة الملك سعود وجامعة الملك عبد العزيز وجامعة أم القرى، والذي تم تمثيله بعينة بلغت (٤٣٧) عضواً، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية العنقودية. وأسفرت الدراسة عن مجموعة من النتائج، أبرزها: موافقة أفراد عينة الدراسة موافقة شديدة على المتطلبات اللازمة لتحول الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية (المعرفية، والتنظيمية والهيكلية، والإدارية والفنية، والبشرية)، حيث جاء مجال المتطلبات البشرية في المرتبة الأولى، يليه مجال المتطلبات الإدارية والفنية، ثم مجال المتطلبات المعرفية، يليه مجال المتطلبات التنظيمية والهيكلية. كما أشارت النتائج إلى أن موافقة أفراد عينة الدراسة على المعوقات التي تحد من تحوُّل الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية جاءت بدرجة (موافق).

الكلمات المفتاحية: متطلبات – التحوّل – الرأسمالية الأكاديمية – القدرة التنافسية.

Requirements for Transformation of Saudi Universities into Academic Capitalism to Achieve Global Competitiveness

ABSTRACT

The study aimed to identify the requirements, namely cognitive, organizational, structural, administrative, technical, and humanistic needed for the transformation of Saudi universities into academic capitalism to achieve global competitiveness capacity. Moreover, it aimed to identify the obstacles limiting the transformation of these Saudi universities to the academic capitalism. It also sought to reveal whether there are significant differences among faculty members at the Saudi universities in accordance with the realization of the needed requirements for the transformation of Saudi universities to academic capitalism due to university, academic rank, experience, gender, nationality, and specialization. The study used the descriptive survey approach. The questionnaire, as the main study instrument, was used to collect data. Population of the study consisted of all faculty members who were all Ph. D holders of varied academic ranks at King Saud University, King Abdulaziz University and Umm Al-Qura University. The sample, on the other hand consisted of (437) faculty members who were all chosen via the random clustering sampling technique. Analysis of gathered data revealed a set of results, the most prominent of which are, the strong agreement of participants in the study sample on the requirements needed for the transformation of Saudi universities into academic capitalism namely, cognitive, organizational, structural, administrative, technical, and humanistic. The field of the humanistic requirements was in the first rank, followed by the fields of the administrative and technical requirements. The fields of cognitive requirements was in the fourth place, while the fields of organizational and structural requirements were in the fifth and sixth ranks respectively. Results also showed that agreement of participants on the obstacles limiting the transformation of Saudi universities into the academic capitalism was in the agree degree.

Keywords: Requirements – Transformation - Academic Capitalism - Achieve Competitiveness.

أولاً: المقدمة:

تواجه الجامعات السعودية تحديات رئيسة في عصر العولمة والتنافسية، ومن أبرزها تحقيق معايير الجودة وحصول برامج الكليات على الاعتماد الأكاديمي من الجهات المسؤولة، والقدرة على المنافسة العالمية، والحصول على مراكز متقدمة في التصنيفات العالمية للجامعات. وتشهد الجامعات على المستوى العالمي محاولات جادة لتطويرها وتحديث وتحقيق قدرتها التنافسية، ومن أهمها كما ذكرت الدجدج (٢٠١٨) اعتمادها على التمويل الذاتي كاتجاه تطويري معاصر؛ نظراً لدوره في تحسين القدرة المالية لمنسوبيها وتحسين القدرة التنافسية. لذلك تبنت معظم الدول المتقدمة والنامية بعض السياسيات التي تهدف إلى تحسين القدرة التنافسية لجامعاتها، منها: الاتجاه إلى خصخصة بعض مؤسسات التعليم العالي، والعمل على رفع جودة مخرجاتها، وتعزيز التعاون بين الجامعات، والعمل على إعادة هيكلة مؤسسات التعليم والبحث العلمي

وقد ذكر العتيبي في دراسته (٢٠١٤) أن المملكة العربية السعودية سعت إلى تبني سياسات تطويرية لجامعاتها بهدف تحقيق القدرة التنافسية وذلك بمراجعة البنية الأساسية لكافة عناصر منظومة العمل الأكاديمي من خلال تطوير البرامج الأكاديمية وتحديثها وترسيخ جودتها، وتحسين منظومة البحث العلمي والدراسات العليا، وتطوير وتنمية أعضاء هيئة التدريس مهنياً، وتطوير تسويق الخدمات الجامعية لتحسين القدرة التنافسية للجامعات السعودية، وتحقيق الدعم المالي والتمويلي للجامعات. بالإضافة لما ذكر العنزي والدويش(٢٠١٥) القحطاني (٢٠١٧) التركيز على تدويل التعليم الجامعي والبحث العلمي كمدخل لتحسينها وزيادة قدرتها التنافسية العالمية

وذكرت أبو سعدة وعلام ورضوان في دراستهم (٢٠١٤) أن هناك متطلبات مهمة تساعد الجامعات تحقيق القدرة التنافسية، وتتعدد هذه المتطلبات تبعاً لتعدد مكونات المنظومة الجامعية، فهناك متطلبات خاصة بأنماط التعليم الجامعي، وأخرى خاصة بالإدارة، وثالثةٌ خاصة بالفلسفة الحاكمة للتعليم الجامعي وأهدافه، ورابعةٌ خاصة بأعضاء الهيئة التدريسية، وخامسةٌ خاصة بعملية التدريس، وسادسةٌ خاصة بالطلاب، وسابعةٌ خاصة بالبحث العلمي، وثامنةٌ خاصة بخدمة المجتمع، وتاسعةٌ خاصة بتدويل التعليم

الجامعي وعاشرةٌ خاصة بتمويل الجامعات. وفي سياق مرتبط بتحقيق القدرة التنافسية والخاصة بالتمويل ظهر مفهوم الرأسمالية الأكاديمية محققاً زيادة قدرة الجامعات التنافسية؛ حيث أكد منشي في دراسته (Munch, 2014) أن الرأسمالية الأكاديمية تعد منطلق الجامعات في الكفاح العالمي من أجل التميز، وأن صعود الرأسمالية الأكاديمية في ألمانيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية أدى إلى توجه قوي نحو توحيد البحوث وتحقيق الاستقلالية، واعتبارها من قواعد المنافسة بين الجامعات الريادية لتجميع رأس المال وجذب الباحثين ذوي السمعة المرموقة

والرأسمالية الأكاديمية كما ترى شلوتر ورودز في دراستها (Slaughter & Leslie, 2001) أن نظام يسيطر عليه منطق رأس المال، والتجارة، وريادة الأعمال ذات الصبغة التجارية الأكاديمية وتعني قيام الجامعات وأعضاء هيئة التدريس بسلوكيات تسويقية معرفية وخدمية أو المنافسة للحصول على التمويل الخارجي من خلال تدابير معينة، مثل المنح والعقود الخارجية البحثية، وصناديق الوقف، والشراكة بين الجامعات والصناعة، والاستثمار المؤسسي في الشركات الفرعية للأساتذة، وفرض وزيادة الرسوم الدراسية على الطلاب، أو بعض الرسوم الأخرى المدرّة للدخل، والذي يجعل هذه الأنشطة مثل السوق أو تنطوي على المنافسة للحصول على أموال من مقدمي الموارد الخارجية.

وفي الجانب الميداني يذكر بدوي ومصطفى في دراستهما (٢٠١٨) أن بداية ظهور توجهات دولية في الأخذ بالرأسمالية الأكاديمية كان لدى بعض الدول المتقدمة في التعليم مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة واليابان وغيرها، فمعظم مؤسسات التعليم العالي الأمريكية يوجد فيها جامعات وكليات ربحية وغير ربحية، وتتنافس على الرسوم الدراسية التي تمثل عادة نصف تكلفة التعليم إلى جانب مخصصات الدول والهبات، وتبذل الجامعات قدراً كبيراً من الجهد في التسويق والعلامات التجارية، وتبذل منافسة قوية في الحصول على أموال البحوث التسويقية والهبات. ويشير بارك (Park, 2011) إلى أن الباحثين أكدوا أن التحول للرأسمالية الأكاديمية لا يجلب المزيد من الموارد للجامعات فحسب، بل أيضاً التقدير لها، من خلال الحصول على منح خارجية من مؤسسات، أو العقود الخارجية مع الجهات الفاعلة الرئيسة في قطاع الشركات. وترى

شلوتر ورودز في دراستهما (Slaughter & Rhoades, 2004) أن النظام الرأسمالي الأكاديمي النيوليبرالي يوسع مصادر إيرادات التعليم العالي في الأوقات التي تكون فيها ميزانيات الدولة ضعيفة، ويتيح مجموعة من المكافآت والخيارات لعمل أعضاء هيئة التدريس في أنشطة تجارية جديدة.

ومن أوجه الرأسمالية الأكاديمية الأخرى تدويل الجامعات، وفي هذا الصدد يرى بولا في بحثه (Paula, 2014) أن التطورات الدولية في عملية التدويل المتزايد للجامعات تدفع بالمنافسة بين مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي إلى أبعد مدى وذلك بجعل الجامعات تتنافس كما لو كانت شركات عادية حيث تقدم سلعاً أو خدمات تسويقية كتسجيل طلاب دوليين عبر توفير درجات أكاديمية وبحثية وخدمات تعليم أخرى تكتسب منها عائداً مالياً للجامعات التي لم تعد تتلقاه من الحكومات، وفي الوقت ذاته يرفع الطلاب الدوليون من سمعة الجامعات، ويشكلون أداة لجذب عدد أكبر من الطلاب مستقبلاً، وهو ما يحقق فرصاً أوسع للمنافسة الدولية.

وتجدر الإشارة إلى أن التصنيفات العالمية للجامعات، والتي تمثل أداة لتقييم مستوى تميزها، تعطي وزناً نسبياً يقيس مدى قدرة الجامعة على الإسهام والإبداع والتسويق الأكاديمي في دعم الصناعات المحلية، وإسهام القطاعات الصناعية بالمنتجات والأفكار الإبداعية، والاستشارات وتوظيف المعرفة في دعم الصناعة وجذب فرص التمويل من السوق العالمية، فعلى سبيل المثال تصنيف التايمز (The Times) يعطي وزناً نسبياً مقداره (٢.٥%) من الوزن الكلي للدخل الصناعي للجامعة (أحمد، ٢٠١٦)، وهذا يشير إلى أن الجامعات يمكن أن تخضع إلى آليات السوق ومتطلباته، ومنها المنافسة الحرة، بما يشكله ذلك من دوافع لتطوير جودته وخدماته.

وفي ضوء ما سبق، يتضح أن القدرة التنافسية بين الجامعات أصبحت أمراً لا يمكن غض الطرف عنه ولا بد من المطالبة به خاصة في وجود التصنيفات العالمية للجامعات، وحرص الجامعات على تحقيق مستويات متقدمة فيها، مما يعني ضرورة تحقيق الجامعة لعدد من المتطلبات لتحقيق مزايا تنافسية إذا ما أرادت أن تحقق تفوقها وتفردها في ظل تحديات المنافسة الدولية في مجال التعليم الجامعي.

ثانياً: مشكلة الدراسة:

أن تحول الجامعات السعودية إلى الرأسمالية الأكاديمية يعد مطلباً مهماً كاستجابة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية في المملكة، وفي هذا السياق أعلنت ثلاث جامعات سعودية استقلالها مالياً وإدارياً. وتتجه المملكة إلى تحقيق رؤية ٢٠٣٠ الخاص في أن تصبح خمس جامعات سعودية على الأقل من أفضل ٢٠٠جامعة دولية بحلول عام ٢٠٣٠م في الحصول على تصنيف متقدم في المؤشرات العالمية، وتحقيق الكفاءة المالية لقطاع التعليم (رؤية ٢٠٣٠، ٢٠١٦). كما أن التغيرات الاقتصادية التي شهدتها المملكة المتمثلة في تخفيض النفقات الحكومية على مؤسسات التعليم، تحديداً الجامعات السعودية، تتطلب إعادة النظر في البحث عن مصادر تمويلية سواء أصول مادية أو رأسمالية أكاديمية بشرية.

ونظراً لما تشهده الجامعات السعودية الحكومية من تزايد في عددها؛ إذ وصلت إلى (٢٩) جامعة حكومية (وزارة التعليم،٢٠١٩)، ولما تواجهه في القرن الواحد والعشرين من تحديات كبيرة تؤثر في سياساتها وإستراتيجياتها وبرامجها التي من ضمنها تحقيق القدرة التنافسية العالمية، والتحول من الأداء التقليدي إلى الأداء القائم على التنافسية، فقد أصبحت المنافسة الدولية بين مؤسسات التعليم العالي في ظل العولمة من القضايا المهمة، التي تعمل على تحسين أداء تلك المؤسسات، وفي ظل هذه التحولات والتحديات أصبح لزاماً على الجامعات السعودية أن تسعى إلى تحسين قدرتها التنافسية على المستويين الإقليمي والعالمي، والتي يلزم لتحقيقها التحول إلى الرأسمالية الأكاديمية، خصوصاً أن رؤية المملكة الطموحة استهدفت دخول خمس جامعات ضمن أفضل (٢٠٠) جامعة بحلول عام ٢٠٣٠.

وتأسيساً على ما سبق، تبلورت مشكلة الدراسة الحالية في الإجابة عن السؤال الرئيس وهو: **ما متطلبات تحوُّل الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية تحقيقاً للقدرة التنافسية عالمياً** ؟ ويتفرع من السؤال السابق عدة أسئلة فرعية على النحو التالي:

١- ما المتطلبات (المعرفية، التنظيمية والهيكلية، والإدارية والفنية، والبشرية) اللازمة لتحول الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية تحقيقاً للقدرة التنافسية عالمياً من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية؟

٢- ما المعوقات التي تحد من تحول الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية؟

٣- هل توجد فروق ذوات دلالة إحصائية بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية في إدراك المتطلبات اللازمة لتحول الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية وفقاً لمتغير (الجامعة، والرتبة العلمية، والخبرة، والنوع، والجنسية، والتخصص)؟

٤- هل توجد فروق ذوات دلالة إحصائية بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية في إدراك المعوقات التي تحد من تحول الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية وفقاً لمتغير (الجامعة، والرتبة العلمية، والخبرة، والنوع، والجنسية، والتخصص)؟

ثالثاً: أهداف الدراسة:

تستهدف الدراسة الحالة تحقيق مجموعة من الأهداف، هي:

١- التعرف على المتطلبات (المعرفية، التنظيمية والهيكلية، والإدارية والفنية، والبشرية) اللازمة لتحول الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية تحقيقاً للقدرة التنافسية عالمياً من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية.

٢- تحديد المعوقات التي تحد من تحول الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية.

٣- الكشف عن الفروق ذوات الدلالة الإحصائية بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية في إدراك المتطلبات اللازمة لتحول الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية وفقاً لمتغير (الجامعة، والرتبة العلمية، والخبرة، والنوع، والجنسية، والتخصص).

٤- الكشف عن الفروق ذوات الدلالة الإحصائية بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية في إدراك المعوقات التي تحد من تحول الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية وفقاً لمتغير (الجامعة، والرتبة العلمية، والخبرة، والنوع، والجنسية، والتخصص).

رابعاً: أهمية الدراسة: تتضح أهمية الدراسة الحالية في الآتي:

١. تحاول الدراسة الحالية إلقاء الضوء على أحد الموضوعات التربوية الهامة (متطلبات تحوُّل الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية تحقيقاً للقدرة التنافسية العالمية)، وذلك من أجل إثراء الجانب المعرفي حول هذا الموضوع.

٢. تتطلع الدراسة الحالية إلى فتح المجال أمام الدارسين والباحثين في العلوم التربوية لتناول موضوع الدراسة الحالية وذلك نظراً لقلة الدراسات والأبحاث التي عقدت حول هذا الموضوع – على حد علم الباحث –.

٣. تسعى الدراسة الحالية من خلال النتائج والتوصيات المتوقع الوصول إليها أن توجه نظر رؤساء الجامعات ونوابها وأعضاء هيئة التدريس فيها إلى أهمية تحولها لجامعات ريادية رأسمالية.

٤. تأمل الدراسة الحالية من خلال النتائج والتوصيات المتوقع الوصول إليها أن توجه نظر صناع القرار في الجامعات السعودية إلى الاستناد عليها ضمن التوجهات الأساسية في إحداث تحولات في سياسيات الجامعات السعودية الهادفة لرفع قدرتها على والمنافسة العالمية في التصنيفات الدولية.

٥. تتطلع الدراسة الحالية من خلال النتائج والتوصيات المتوقع الوصول إليها أن توجه نظر أعضاء هيئة التدريس في زيادة عائدات دخلهم، من خلال ما تقدمه هذه الدراسة من صيغ للرأسمالية الأكاديمية مقترحة تمارس في جامعات أجنبية.

خامساً: حدود الدراسة: تقوم الدراسة الحالية على أربعة حدود رئيسة، وهي:

١. **الحدود الموضوعية:** اقتصرت حدود الدراسة الحالية على تناول موضوع "متطلبات تحوُّل الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية تحقيقاً للقدرة التنافسية العالمية".

٢. **الحدود البشرية:** اقتصرت الدراسة على أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية ممن يحملون مؤهل الدكتوراه بدرجاتها العلمية المختلفة.

٣. **الحدود الزمانية:** طبقت هذه الدراسة عملياً خلال العام الجامعي ١٤٤١/١٤٤٢هـ.

٤. **الحدود المكانية:** طبقت الدراسة في المملكة العربية السعودية، في جامعات (الملك سعود بالرياض – الملك عبد العزيز بجدة– أم القرى بمكة المكرمة).

سادساً : مصطلحات الدراسة :

تحددت اهم مصطلحات الدراسة الحالية فيما يلى:

١. الرأسمالية الأكاديمية (Academic Capitalism):

- **اصطلاحاً:** "تلك الجهود التي تقوم بها المؤسسات والأساتذة الشبيهة بالسوق لتأمين الأموال الخارجية" (Slaughter & Leslie,2001,8).
- **إجرائياً:** مجموعة من الأنشطة التي تقوم بها الجامعات لتسويق خدماتها الأكاديمية (البحثية والعلمية والخدمية) في المؤسسات المجتمعية المختلفة الخدمية/الإنتاجية بغرض توليد إيرادات وعوائد خارجية، تسهم في تحقيق ورفع ميزة الجامعات التنافسية العالمية بفعل زيادة إنتاجهما البحثي والعلمي والخدمي التسويقي.

٢. القدرة التنافسية (Achieve Competitiveness):

- **اصطلاحاً:** "المجالات التي تتمكن المنظمة فيها من تحقيق التفوق على منافسيها في السباق التنافسي الذي تنخرط فيه، وبذلك فهي تمثل نقطة قوة تتسم بها دون منافسيها في أحد أنشطتها الإنتاجية أو الخدماتية أو التسويقية أو التمويلية أو فيما يتعلق بمواردها البشرية لتحتل مكان الصدارة في السوق أو القطاع الذي تعمل فيه" (علي، ٢٠١٣، ٢٩).
- **إجرائياً:** قدرة الجامعات السعودية على تسويق أنشطتها الإنتاجية أو الخدمية أو البحثية بطريقة أكثر كفاءة مقارنة بغيرها من الجامعات لتحتل أفضل المؤسسات الأكاديمية المنافسة على المستوى التصنيف المحلي والعالمي للجامعات.

سابعاً : الإطار النظري:

١. الرأسمالية الأكاديمية:

بدأت فكرة الرأسمالية الأكاديمية مع بداية فكرة تسويق التعليم العالي "تسليع التعليم" في جميع أنحاء العالم، منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، وفي هذه الفترة طور باحثو التعليم العالي العديد من الأطر المفاهيمية مثل جامعة ريادة الأعمال، والرأسمالية الأكاديمية، واقتصاد المعرفة (Kauppinen, 2015) لفهم وتوضيح هذا الموضوع المعقد في سياق المتغيرات العالمية، أبرزها العولمة.

ويعد مصطلح الرأسمالية الأكاديمية من المصطلحات التي راجت لدى الباحثين منذ تسعينيات القرن الماضي، ومن التعريفات الشائعة لها تعريف سلوتر وليزلي (Slaughter & Leslie, 1997,155)، وسلوتر ورودز (Slaughter & Rhoades, 2004, 8) الذي يشير إلى أنه سعي مؤسسات التعليم العالي إلى تحقيق إيرادات من الوظائف التعليمية والبحثية والخدمية الأساسية من خلال مجموعة واسعة من الأسواق المعرفية (مثل براءات الاختراع) وأنشطة تشبه السوق (مثل المنح والشراكات بين الجامعات) وتأليف المناهج التي تستخدمها هيئة التدريس والجامعات لتأمين التمويل بسبب انخفاض التمويل العام.

وانطلاقاً من تعريف الرأسمالية الأكاديمية يتضح أنها – الرأسمالية الأكاديمية – تقوم على تحقيق مجموعة من الأهداف التي تتسع باتساع وتزايد الأنشطة التي تقوم بها، كما تتعدد بتعدد مجالاتها وأبعادها، ومن بين تلك الأهداف تقوية العلاقات التسويقية مع المؤسسات والجهات الحكومية، والانفتاح على السوق العالمي والمجتمعات الأخرى لإجراء تبادلات علمية وثقافية متنوعة بما يحقق نمو الجامعات وتقدمها، بالإضافة إلى زيادة كفاءة الجامعات وتحسين العوائد التي تعود على الجامعات والطلاب ومؤسسات العمل، وكذلك تحديد الموقع التنافسي للجامعات بين مؤسسات التعليم العالي محلياً ودولياً، ودعم صلة الجامعة بمجتمعها من خلال إسهامها في النهوض بأفراده، وتنمية مؤسسات ورفع اقتصاده، وكذلك تطوير المنتجات والخدمات الجامعية وزيادة نصيب الجامعة من الإنتاج العلمي والتكنولوجي وغيرها منى الأهداف الأخرى (داود، ٢٠١٦).

وقد تواجه الجامعات اليوم على مستوى العالم العديد من التحديات والتغيرات المختلفة وخاصة الاقتصادية، والتي تفرض على الجامعات البحث عن بدائل تسهم في تعزيز قدرتها التعليمية والبحثية والخدمية والإنتاجية، وذلك من خلال اهتمامها بتسويق رأسمالها الأكاديمي، وتلبية احتياجات ورغبات العملاء بكفاءة وفعالية، مما يمكنها من تعزيز وتحقيق قدرتها التنافسية، وإلى جانب ذلك فأن هناك عديد من الدواعي والمبررات التي دعمت تبني الجامعات للرأسمالية الأكاديمية الثورة المعلوماتية والتقنية، حيث أشارت أبو سعدة وآخرون (٢٠١٤) إلى أن الموجة الثالثة والتي يمر بها العالم نتيجة هذه الثورة،

قد أدت إلى زيادة حدة المنافسة العالمية، وزيادة الضغط على الشركات للبحث عن تكنولوجيا جديدة متقدمة؛ مما أدى إلى توجه المصانع والشركات إلى الجامعات، ومحاولة عقد شراكة بينهما للاستفادة من خبرة الجامعات في مجال التكنولوجيا، وهذه الفرصة تضمن للجامعة عقد شراكة مع جهات التصنيع والمنظمات الإنتاجية، بحيث تقدم الجامعات الحلول الابتكارية للمشكلات التي تواجهها تلك الجهات، بحيث تسهم في دفع عجلة التطوير والتنمية في مجالات التكنولوجيا، ومن ناحية أخرى تحقق الجامعات دخلاً مناسباً لتطور برامجها وبنيتها المعلوماتية والتقنية من خلال تطوير المعامل والورش الخاصة بالتصنيع والإنتاج لضمان المزيد من المنتجات الابتكارية.

أيضاً من دواعي التوجه للرأسمالية الأكاديمية مواكبة التغيرات المحلية والعالمية، والتي فرضت على الجامعات التحول نحو تسليع خدماتها التعليمية والبحثية والتدريبية، ويرى داود (٢٠١٦) أن على الجامعات القيام بعدة توجهات كالتحول نحو اللامركزية الإدارية ودعم استقلالية الجامعات، والتنويع في الجامعات والمعاهد والكليات الخاصة محلياً ودولياً، بالإضافة إلى التعاون مع القطاع الخاص من خلال التدريب والبحوث التعاقدية، والاعتماد على صيغ وأنماط جديدة للتعليم الجامعي. أيضاً من دواعي هذا التحول التنافسية بين الجامعات، حيث ذكر إبراهيم (٢٠١٠) أن التنافسية تنعكس إيجابياً على خريجيها وأعضاء هيئة التدريس فيها، الأمر الذي يكسبهم قدرات ومزايا تنافسية في سوق العمل بمستوياته المختلفة، وفي نفس الوقت يعكس ثقة المجتمع فيها، ومن ثم التعاون معها وزيادة إقبال الطلاب على الالتحاق بها.

أما فيما يتعلق بالآليات التي تقوم عليها الرأسمالية الأكاديمية في الجامعات فمن بينها الابتكار والابداع حيث يمكن للجامعات تنظيم مشاريع ابتكارية تحت ما يسمى الرأسمالية الأكاديمية، مثل تقديم دورات جديدة، توسيع برامج التعليمية، إدخال برامج جديدة أو محسنة في التعليم والتدريب المهني والبحوث، التي تعكس تخصصات جديدة ذات أولويات اقتصادية وسياسية جديدة، أو تحولات كبيرة في التقنيات المتطورة والمكملة لموجات جديدة من النمو الاقتصادي والاجتماعي، بالإضافة إلى تقديم طرق جديدة في التعليم والبحث، وفتح برامج جديدة في التعليم (Wildavsky, 2010)، بالإضافة إلى فتح

فروع للجامعة دولياً واستحداث برامج دراسية تقتضي قضاء عام أو عامين في وطنهم وعامين في البلد المضيف أو إنشاء أنواع جديدة من برامج التعليم الإقليمية Knight & (Morshidi, 2011)، أيضاً من الآليات التي تقوم عليها الرأسمالية الأكاديمية دوائر المعرفة الجديدة والتي تراها سلوتر ورودز (Slaughter & Rhoades, 2004) عبارة عن وحدات (داخلية، وخارجية)، ومراكز بين الجامعات والقطاعات والشركات الاقتصادية والصناعية، وتعتمد الرأسمالية الأكاديمية على الشبكات التي تربط المؤسسات وكذلك أعضاء هيئة التدريس والإداريين والمهنيين الأكاديميين والطلاب بالاقتصاد الجديد، كما تربط سلوكيات الاستثمار والتسويق والاستهلاك الجديدة من جانب أعضاء مجتمع الجامعة بالاقتصاد الجديد. تشكل هذه الآليات والسلوكيات معاً نظاماً تعليمياً/ تعلمياً رأسمالياً أكاديمياً.

٢. القدرة التنافسية في الجامعات:

ظهر مصطلح القدرة التنافسية في بداية الأمر كما أشارت أبو سعدة وآخرون (٢٠١٤) في مجالي الاقتصاد وإدارة الأعمال، ثم بعد ذلك انتقل إلى المجال التعليمي وأصبح متداولاً في المؤسسات التعليمية الجامعية وقبل الجامعية؛ ولذا فمن الملاحظ أن رجال التربية لم يحيدوا كثيراً في مفهومهم للتنافسية في المؤسسات التعليمية عن مفهومها بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية؛ وذلك على اعتبار أن المدرسة أو الجامعة ما هي إلا مؤسسة ولكنها مؤسسة تعليمية منتوجاتها تتعلق بقدرات ومهارات البشر، وكذلك تتعلق باحتياجات المجتمع ومتطلباته من هذه المؤسسة ومن هؤلاء المتخرجين فيها.

ويُعد مصطلح القدرة التنافسية من المصطلحات الحديثة التي حظيت باهتمام الكثير من العلوم الإنسانية وفي مقدمتها علم الاقتصاد، وعلم الإدارة، وكذلك العلوم التربوية. وقد عرّفها ناجي (Nagy, 2015, 278) بأنها: "القدرة في الحصول على مواقع متميزة في ظل الأسواق العالمية، وكذلك القدرة على الصعود أمام الشركات الفردية، كما عرّفها دشيار وديوي (Dachyar & Dewi, 2015, 2) بأنها: "القدرة على توفير منتجات وخدمات بطريقة أكثر كفاءة وفاعلية مقارنة بما يتم تقديمه من جانب الشركات الأخرى التي تعمل في نفس المجال". أما القدرة التنافسية في التعليم الجامعي فقد عرّفتها علام (٢٠١٤، ٢٢) بأنها: "قدرة الجامعة على التسابق مع الجامعات المنافسة والتميز عليها في

واحدة أو أكثر من المجالات، مثل البرامج الدراسية أو خصائص أعضاء الهيئة التدريسية، المكتبات أو القاعات أو التجهيزات الدراسية والبحثية أو التدريب العملي أو نمط الإدارة مما يحقق للجامعة القدرة على جذب الطلاب من البيئة المحلية والعالمية".

وتعد القدرة التنافسية بالجامعات أمراً مهماً في العصر الحالي، حيث ذكر السهلي (٢٠١٩) أن امتلاك القدرة التنافسية وتطويرها يُعد هدفاً أساسياً تسعى إليه جميع الجامعات في ظل التحولات والتغيرات المتسارعة للبيئة المحيطة، والتحديات الجديدة التي تشهدها الجامعات مثل ضرورة تحقيق معايير الجودة والاعتماد الأكاديمي، والحصول على مراكز متقدمة في قوائم تصنيف الجامعات على المستويات العالمية؛ لأن بقائها أصبح مرهوناً بقدرتها على امتلاك قدرات ومزايا تنافسية تمكنها من تلبية احتياجات المستفيدين وفق معايير معينة كالجودة والسعر والوقت، وتحقيق تفوق سوقي على الجامعات المنافسة لها، وتقديم خدمات تعليمية وبحثية تلبي احتياجات المستفيدين من جهة، واحتياجات الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية من جهة أخرى.

وتعتمد عملية تحقيق التنافسية العالمية كما أشار العرفج (٢٠٠٧) بصفة أساسية على أعضاء هيئة التدريس الذين يقومون بدور متوازن في بناء التميز للجامعة باعتبارهم المسؤولين الرئيسين عن إعداد الموارد البشرية، كما يرى فخور(٢٠٠٩) أن الجامعة يجب أن تسعى إلى تحقيق قدرة تنافسية لها في البحث العلمي، الذي يعد أهم آليات مجتمع المعرفة، ومدخلاً أساسياً لتحقيق تفوق وتفرد الجامعة عن غيرها من الجامعات باعتبارها المؤسسة القادرة على تأسيس مجتمع المعرفة. وتعد الجامعات الرائدة في مجال البحث العلمي كما يرى لي والرافعي (٢٠١٣) جامعات عالية المستوى والتي تتميز ببيئة داعمة للبحث العلمي والاستثمارات الضخمة المستمرة في تطوير التكنولوجيا لخدمته والتي تقيم المشاركات الإستراتيجية مع الصناعة والتي تشكل مصدراً آخراً للدخل المخصص للبحث العلمي

ولكي تحصل الجامعات على مراكز متقدمة في التصنيفات العالمية لابد من توفر قدرات تنافسية تمكنها من التنافسية، وعدد من المتطلبات التي على الجامعات توفيرها والتركيز عليها، وقد أشار مصطفى(٢٠٠٣)، ويح(٢٠١٣ب)، إلى عدد من هذه المتطلبات من بينها توفر ثقافة وقيم داعمة للمؤسسة، وتعظيم الاهتمام بالموارد البشرية

باعتبارها أهم ما في الجامعة ومع تخصيص الاستثمارات المناسبة لزيادة إنتاجية هذه الموارد، بالإضافة إلى القدرة على التعلم والاستفادة من التجارب الدولية في مجال التنافسية العالمية، وكذلك القدرة على التغير والتطوير ومواكبة التغيرات المتلاحقة في البيئة المحيطة للجامعة سياسياً وتشريعياً وثقافياً واقتصادياً وفنياً، سواء على المستوى المحلي أو العالمي، وأيضاً من بين تلك المتطلبات التوجيه التسويقي لكافة أنشطة الجامعات تحت مظلة برنامج الجودة الشاملة، ويتضمن ذلك برنامجاً للتحسن المستمر لكافة مجالات ووحدات قياس الأداء بالجامعات، مع مستوى عال لدراسات السوق وللمنتج التسويقي لخدمة العميل، وكفاءة وفعالية العمليات الرئيسة في الجامعة، وهو ما يساعد على تحسين الجودة وخفض التكلفة والالتزام بالجودة والتنافس بالوقت، والقدرات التكنولوجية المتاحة والمتطورة بما يتناسب ومتطلبات السوق، ويتضمن ذلك حزمة متكاملة من استخدامات تكنولوجيا المعلومات بما يسهم في ترشيد وتحسين الجودة والتميز في المنافسة بالوقت.

ثامناً: الدراسات السابقة: سيتم عرض الدراسات السابقة على النحو الآتي:

في البداية هدفت دراسة الصالح (٢٠١٢) إلى التعرف على مفاهيم ومجالات وإستراتيجيات بناء الميزة التنافسية في الجامعات الحكومية السعودية وأهم المتطلبات لكل من المجالات والإستراتيجيات، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي وبعد تطبيق أداة الدراسة (الاستبانة) على عينة مكونة من (٢٠٦) عضو من أعضاء مجالس الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية المتمثلة في ست جامعات (الإمام محمد بن سعود، وأم القرى والملك سعود والملك عبد العزيز والملك فهد للبترول والمعادن والملك فيصل)، توصلت نتائج الدراسة إلى أن درجة إدارك أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية لمفهوم الميزة التنافسية جاءت مرتفعة جداً، وأن مجالات البحث العلمي والتعليم والتقنية وإنتاج المعرفة تعد من المجالات الأكثر أهمية لبناء الميزة التنافسية في الجامعات الحكومية السعودية من وجه نظر أعضاء مجالس الجامعات السعودية. أما دراسة القرني والعتيقي (٢٠١٢) فقد هدفت الدراسة إلى تقديم تصور مقترح لإدارة رأس المال الفكري بالجامعات المصرية لتحقيق قدرتها التنافسية، وذلك من

خلال التعرف على مفهوم ومكونات رأس المال الفكري وطرق قياسه وأهميته وعمليات إدارته، ورصد أبعاد تحقيق القدرة التنافسية بالجامعات، ودور رأس المال الفكري في تحقيقها، وتحديد متطلبات ومعوقات إدارة رأس المال الفكري بالجامعات، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، واستخدمت استبانة طبقت على (٤٩) خبيراً بالمجال للتعرف على متطلبات ومعوقات إدارة رأس المال الفكري بالجامعات، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من بينها ضعف إدارة الجامعات لرأس المال الفكري بها، وضعف قدرتها على الاستفادة منه، كما أنها تفتقد اتخاذ الإجراءات التي تحقق القدرة التنافسية لها، مما انعكس على قدرتها التنافسية بين الجامعات العالمية وفقاً للتصنيف الدولي للجامعات أن الجامعات المصرية يتوافر لديها متطلبات إدارة رأس المال الفكري بدرجة متوسطة، وهذا يتطلب منها أن تعيد النظر في ممارساتها في إدارة رأس المال الفكري، بما يحقق قدرتها التنافسية، وفي ضوء ذلك قدمت الدراسة تصوراً مقترحاً لإدارة رأس المال الفكري بالجامعات المصرية لتحقيق قدرتها التنافسية. أما دراسة العتيبي (٢٠١٤) والتي سعت إلى معرفة دور تسويق الخدمات الجامعية في تحسين القدرة التنافسية الجامعية لجامعتي أم القرى والملك عبد العزيز بالمملكة العربية السعودية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، كما اعتمدت على أداة (الاستبانة) والتي طبقت على عينة مكونة من (٣٠٨) عضو من أعضاء هيئة التدريس بجامعتي أم القرى بمكة والملك عبد العزيز بجدة، فقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن تسويق الخدمات التعليمية بشكل عام يتوافر بدرجة متوسطة، كما بينت الدراسة أن الجامعات تبذل جهوداً مستمرة لتطوير الخدمات التعليمية، وبينت الدراسة أن تسويق الخدمات الجامعية البحثية بشكل عام يتوفر بدرجة متوسطة وأن هناك حماساً يتوفر لدى نسبة مقدرة من أعضاء هيئة التدريس للتجديد والابتكار في مجال البحث العلمي بدرجة عالية، وأن تسويق الخدمات المجتمعية جزء من رسالتها تجاه المجتمع، وأنها تقيم معارض عامة للأعمال والمنتجات المختلفة بدرجة عالية. أما دراسة عبد القادر(٢٠١٦) والتي عقدت بهدف الكشف عن مدى اهتمام إدارة جامعة الاستقلال برأس المال الفكري لتعزيز الميزة التنافسية، وتوضيح مفهوم رأس المال الفكري وأهميته كمفهوم إستراتيجي وكأداة لتحقيق

الميزة التنافسية في الجامعات، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي في دراسته من خلال بناء استبانة للحصول على المعلومات من عينة الدراسة البالغ تعدادها ٧٢ أكاديمياً في جامعة الاستقلال، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، من بينها أن الجامعة تقوم باستقطاب الأكاديميين المميزين، وتتميز ببرامجها النوعية، وتستقطب الأكاديميين ذوي الرتب العلمية العالية، وسمعة الجامعة متدنية نتيجة عدم التميز في الأبحاث العلمية، وعدم تقديم الجامعة حوافز مادية أو معنوية للباحثين المميزين فيها، ولا تضع برامج تدريبية مستمرة لتنمية رأس المال الفكري. وأشارت نتائج الدراسة إلى أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين اهتمام إدارة الجامعات برأس المال الفكري وتعزيز الميزة التنافسية لديها تعزى إلى متغيرات الدراسة. فيما أجريت دراسة هاشم (٢٠١٧) بهدف الكشف عن مفهوم الميزة التنافسية من وجهة نظر القيادات العليا بجامعة الدمام، والذي يجب أن تتبناه الجامعة، وتحديد أفضل وأنسب الإستراتيجيات التي تمكن الجامعة من التميز والمنافسة، وتحديد مجالات التنافس ومتطلباتها من وجهة نظر القيادات العليا بجامعة الدمام، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي، وعلى الاستبانة كأداة لجمع البيانات والمعلومات من عينة البحث، وطبقت الاستبانة على عينة من القيادات العليا بالجامعة بلغت (٦٠) عضواً بنسبة ٤٨.٨%، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من بينها أن نسبة ٥٣.٣% من عينة البحث اتفقت على "قدرة جامعة الدمام على استثمار كافة الإمكانات البشرية والمادية لديها لتقديم خدمة متميزة عن الجامعات الأخرى المنافسة هو المفهوم الذي يجب أن تتبناه جامعة الدمام لتحقيق ميزة تنافسية، وكشفت نتائج الداسة أن مجال التعلم والتعليم جاء في الترتيب الأول لمجالات تحقيق ميزة تنافسية لجامعة الدمام وهو الأهم، وله الأولوية الكبرى يليه في الترتيب والأهمية مجال البحث العلمي، ثم باقي المجالات في الأهمية والترتيب. وجاءت إستراتيجية "التمايز والاختلاف عن الجامعات المنافسة" في الترتيب الأول، ولها الأهمية والأولوية في تبنيها بجامعة الدمام لتحقيق ميزة تنافسية، ويليها في الترتيب الثاني أهمية التحالفات الإستراتيجية، ثم باقي الإستراتيجيات. واتفقت نسبة كبيرة من عينة البحث على أهمية جميع المتطلبات المذكورة لتحقيق ميزة تنافسية لجامعة الدمام بدرجة كبيرة، وإن اختلفت في الترتيب، لكن

الفروق بينها في الترتيب قليلة جداً، ويدل على وجود درجة كبيرة من الوعي لدى عينة البحث بمتطلبات التنافسية في المجالات المذكورة. أما دراسة القرني (٢٠١٨) والتي سعت إلى تطوير سياسية القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية بناء على تصور مقترح، حيث استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي الوثائقي، وبعد تطبيق أداة الدراسة (الاستبانة) على عينة مكونة من القيادات من عمداء ووكلاء ومسؤولين وأصحاب القرار في الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية والبلغ عددها (٢٨) جامعة حكومية، وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج منها أن المتطلبات اللازم توافرها لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية جاءت بدرجة عالية. وأخيراً أجريت دراسة الأحمري (٢٠١٩) بهدف بناء إستراتيجية مقترحة لتحديد الاحتياجات التنموية لاستقلالية للجامعات السعودية في ضوء رؤية ٢٠٣٠. واستخدمت الدارسة المنهج الوصفي ممثلاً في الأسلوب المسحي وأسلوب دلفاي، وتكون مجتمع الدراسة من (١٨٦٨) عضو هيئة تدريس في خمس جامعات سعودية حكومية، وعينة من (٢٠) وكيلاً من وكلاء الجامعات الخمس. واستخدمت الدراسة أداتي استبانة مسحية موجهة لعينة من أعضاء هيئة التدريس واستبانة موجهة لعينة من وكلاء الجامعات والمطبقة بأسلوب دلفاي. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من بينها أن محور الاحتياجات التنموية لاستقلالية الجامعات السعودية شكل درجة استجابة عالية عند عينة الدراسة، واحتل محور متطلبات الاستقلالية بالجامعات السعودية الترتيب الثاني بدرجة استجابة عالية، وجاءت معوقات الاستقلالية الإدارية والعلمية (الأكاديمية) بدرجة عالية لدى عينة الدراسة. وكشفت نتائج الدراسة عن وجود فروق دالة إحصائياً في متطلبات الاستقلالية لصالح ذوي التربية العلمية (أستاذ مساعد) وفروق داله إحصائياً في الاحتياجات التنموية التي تتطلب استقلالية الجامعات لصالح ذوي الرتبة العلمية (أستاذ) وفي المعوقات الإدارية والعلمية لصالح ذوي الرتبة العلمية (أستاذ مشارك)، وكشفت أيضاً عدم وجود فروق دالة إحصائياً في متطلبات استقلالية الجامعات وفقاً لمتغير الخبرة ووجود فروق دالة إحصائياً في الاحتجاجات التنموية التي تتطلب استقلالية الجامعات وفقاً لمتغير الخبرة.

التعليق على الدراسات السابقة:

أوجه الشبه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

من حيث الهدف: اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة كل من القرني والعتيقي (٢٠١٢) وعبد القادر (٢٠١٦) في الكشف عن متطلبات ومعوقات إدارة رأس المال الفكري (الرأسمالية الأكاديمية) في الجامعات لتحقيق القدرة التنافسية، فيما اختلفت الدراسة الحالية عن أغلب الدراسات السابقة من حيث الهدف في أنها استهدفت الربط بين متطلبات تحوُّل الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية وتحقيق القدرة التنافسية.

من حيث المنهج: اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة كل من الصالح (٢٠١٢)، والقرني والعتيقي (٢٠١٢)، والعتيبي (٢٠١٤)، وعبد القادر (٢٠١٦)، وهاشم (٢٠١٧)، والأحمري (٢٠١٩) من حيث استخدام المنهج الوصفى ، واختلفت مع دراسة القرني (٢٠١٨) التي استخدمت المنهج الوصفي الوثائقي.

من حيث أداة الدراسة: اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة كل من الصالح (٢٠١٢)، والعتيبي (٢٠١٤)، وهاشم (٢٠١٧)، والقرني والعتيقي (٢٠١٢)، ودراسة عبد القادر (٢٠١٦)، ودراسة القرني (٢٠١٨)، ودراسة الأحمري (٢٠١٩)، في استخدام الاستبانة كأداة لجمع المعلومات.

من حيث عينة الدراسة: اتفقت الدراسة الحالية في اختيار عينة الدراسة (أساتذة الجامعات) مع دراسة كل من العتيبي (٢٠١٤)، وعبد القادر (٢٠١٦). فيما اختلفت مع دراسة كل من الصالح (٢٠١٢)، ودراسة القرني والعتيقي (٢٠١٢)، ودراسة هاشم (٢٠١٧)، ودارسة الأحمري (٢٠١٩) والتي اعتمدت على أعضاء مجالس ومديري الجامعات أو قياداتها الأكاديمية بالجامعات كعينة للدراسة.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

تتمثل أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة في اختيار منهج الدراسة وهو المنهج الوصفي، وإن كانت الدراسة الحالية استخدمت الأسلوب المسحي، كما أستعان الباحث بنتائج الدراسات السابقة في صياغة أداة الدراسة الاستبانة، أيضاً تم الاستعانة بالدراسات

السابقة في صياغة المقدمة، وبناء الإطار النظري، ومعالجة نتائج الدراسة.

تاسعاً: منهجية الدراسة وإجراءاتها:

- **منهج الدراسة:** اقتضت طبيعة المشكلة محل الدراسة وأهدافها أن يتبع الباحث المنهج الوصفي المسحي لبناء الخلفية النظرية للدراسة للرأسمالية الأكاديمية والقدرة التنافسية، والأسس النظرية والفلسفية التي تستند عليها، وللإجابة عن تساؤلات الدراسة وتحليل نتائجها.
- **مجتمع الدراسة:** يشمل مجتمع الدراسة أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية، واقتصر مجتمع الدراسة على جامعات (الملك سعود، الملك عبد العزيز، أم القرى)، وعددهم (٩٦٨٩) عضواً شاملين الخصائص الديموغرافية.

جدول رقم (١)

توزيع مجتمع الدراسة في الجامعات السعودية المستهدفة

اسم الجامعة	الجنسية	أستاذ		أستاذ مشارك		أستاذ مساعد		الإجمالي	
		ذكر	أنثى	ذكر	أنثي	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى
جامعة الملك عبد العزيز	سعودي	225	89	222	215	564	708	1011	1012
	غير سعودي	111	37	269	89	624	240	1004	366
	جملة	336	126	491	304	188،1	948	2015	1378
جامعة الملك سعود	سعودي	555	53	414	126	736	471	1705	650
	غير سعودي	23	3	180	24	041،1	189	1244	216
	جملة	578	56	594	150	777،1	660	2949	866
جامعة أم القرى	سعودي	144	26	242	117	435	380	821	523
	غير سعودي	195	32	240	51	441	178	876	261
	جملة	339	58	482	168	876	558	1697	784
الإجمالي		**1253**	**240**	**1567**	**622**	**3841**	**2166**	**6661**	**3028**
		إجمالي أعضاء هيئة تدريس						**9689**	

المصدر: مركز إحصاءات التعليم العالي، (١٤٣٩ / ١٤٤٠).

- **عينة الدراسة:** تم اختيار العينة بالطريقة العشوائية العنقودية، حيث تم اختيار ثلاث جامعات سعودية في مدن ثلاث في المملكة وهي (جامعة الملك سعود، وجامعة الملك عبد العزيز، وجامعة أم القرى)، لأنها أنها تمثل العراقة في المملكة العربية السعودية والمكانة في التصنيفات العالمية، ثم تم اختيار عينة منها وفق الجنس والرتبة والجنسية بسبب تفاوت مجتمع الدراسة في الخصائص الديمغرافية، وهي كما يسميها بعض علماء المنهجية بالعينة العنقودية التدرجية لأن مجتمع البحث يقسم إلى عناقيد، ثم يأخذ من كل عنقود عينة (جامعة)، ومن ثم يأخذ عينة ممثلة منها بنسبة وجودها في المجتمع. (العساف، ٢٠١٢، ١٠١). وتم سحب العنة بنسبة (٤.٥%) من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الثلاث محل مجتمع الدراسة، وبمجموع (٤٣٧) عضو هيئة تدريس تقريباً.

جدول رقم (٢)

توزيع عينة الدراسة في الجامعات السعودية المستهدفة

اسم الجامعة	الجنسية	أستاذ		أستاذ مشارك		أستاذ مساعد		الإجمالي	
		ذكر	أنثى	ذكر	أنثي	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى
جامعة الملك عبد العزيز	سعودي	10	4	10	10	25	32	45	46
	غير سعودي	5	2	12	4	28	11	45	17
	جملة	15	6	22	14	53	43	90	63
جامعة الملك سعود	سعودي	25	2	19	6	33	21	77	29
	غير سعودي	1	1	8	1	47	9	56	11
	جملة	26	3	27	7	80	30	133	40
جامعة أم القرى	سعودي	6	1	11	5	20	17	37	23
	غير سعودي	9	1	11	2	20	8	40	11
	جملة	15	2	22	7	40	25	77	34
الإجمالي		**56**	**11**	**71**	**28**	**173**	**98**	**300**	**137**
		إجمالي أعضاء هيئة تدريس				**437**			

جدول رقم (٣) توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً للاستجابات من الجامعات محل عينة الدراسة

م	الجامعة	المجتمع	العدد المستهدف	عدد الاستجابات التي تم الحصول عليها
١	جامعة الملك عبد العزيز	٣٣٩٣	١٥٣	١٢٨
٢	جامعة الملك سعود	٣٨١٥	١٧٢	١٤٧
٣	جامعة أم القرى	٢٤٨١	١١٢	٩٥
الإجمالي		٩٦٨٩	٤٣٧	٣٧٠

خصائص أفراد عينة الدراسة:

من خلال توزيع أداة الدراسة في صورتها النهائية، ظهرت مجموعة من الخصائص لأفراد العينة، وذلك تبعاً لمتغيرات الدراسة المتضمنة في الجزء الأول من الأداة، وهي:

جدول رقم (٤)

توزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لمتغيرات (النوع، الجنسية، الجامعة، التخصص، الرتبة العلمية، الخبرة)

النوع	العدد	النسبة
ذكر	٢٥٤	%٦٨.٦
أنثى	١١٦	%٣١.٤
الجنسية	**العدد**	**النسبة**
سعودي	٢١٩	%٥٩.٢
غير سعودي	١٥١	%٤٠.٨
الجامعة	**العدد**	**النسبة**
جامعة الملك سعود	١٢٨	%٣٤.٦
جامعة الملك عبد العزيز	١٤٧	%٣٩.٧
جامعة أم القرى	٩٥	%٢٥.٧
التخصص	**العدد**	**النسبة**
علوم إنسانية	١٦٥	%٤٤.٦
علوم طبيعية	١١٢	%٣٠.٣
علوم طبية	٩٣	%٢٥.١
الرتبة العلمية	**العدد**	**النسبة**
أستاذ	٥٦	%١٥.١
أستاذ مشارك	٨٣	%٢٢.٤
أستاذ مساعد	٢٣١	%٦٢.٤
الخبرة	**العدد**	**النسبة**
أقل من ٥ سنوات	٤٣	%١١.٦
من ٥ إلى أقل من ١٠ سنوات	٩٨	%٢٦.٥
من ١٠ إلى أقل من ١٥ سنة	١٤٢	%٣٨.٤
من ١٥ سنة فأكثر	٨٧	%٢٣.٥
المجموع	**٣٧٠**	**%١٠٠.٠**

يوضح من الجدول رقم (٤) المتعلقة بتوزيع أفراد عينة الدراسة وفقاً لعدة متغيرات أن توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير النوع جاءت النسبة الأعلى منه من الذكور بنسبة بلغت (٦٨.٦%)، أما وفقاً لمتغير الجنسية جاءت النسبة الأعلى من السعوديين بنسبة بلغت (٥٩.٢%)، ووفقاً لمتغير الجامعة جاءت النسبة الأعلى من جامعة الملك عبدالعزيز بنسبة بلغت (٣٩.٧%)، ووفقاً لمتغير التخصص جاءت النسبة الأعلى من تخصصهم علوم إنسانية بنسبة بلغت (٤٤.٦%)، وأخيرا ووفقاً لمتغير الرتبة العلمية جاءت النسبة الأعلى من رتبتهم العلمية استاذ مساعد بنسبة بلغت (٦٢.٤%) من أفراد عينة الدراسة.

أداة الدراسة (الاستبانة): نظراً لطبيعة الدراسة الحالية (دراسة وصفية) فأن الاستبانة قد تكون الأداة الأكثر ملاءمة للدراسة، والتي تم إعدادها من خلال الرجوع إلى الأدبيات والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، والاطلاع على الأدوات البحثية السابقة ذات العلاقة للاستفادة من الجهود السابقة للباحثين، ثم كتابة محاور الاستبانة الرئيسة والفرعية اعتماداً على أسئلة الدراسة، وكتابة عبارات الاستبانة التابعة لكل محور بناءً على الأدبيات السابقة، وأخيراً تم صياغة الإطار العام للاستبانة في جزأين هما:

١. **الجزء الأول للأداة:** وهو الجزء الخاص بالبيانات الأساسية لأفراد العينة(النوع، الجنسية، الجامعة، التخصص، الرتبة العلمية، سنوات الخبرة الأكاديمية).
٢. **الجزء الثاني للأداة:** وهو الجزء الخاص بمحاور الاستبانة، وقد تم تقسيم هذا الجزء إلى محورين، وهما:

- **المحور الأول:** واقع المتطلبات (المعرفية، التنظيمية والهيكلية، والإدارية والفنية، والبشرية) اللازمة لتحول الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية تحقيقاً للقدرة التنافسية عالمياً.
- **المحور الثاني:** المعوقات التي تحد من تحول الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية.

وقد تبنى الباحث في صياغة إجابات الاستبانة الشكل المغلق للإجابة، وهي ما يحدد فيه الباحث إجابات معينة، وعلى المجيب اختيار ما يراه، أو ما يَصْدُق عليه منها (العساف، ٢٠١٢، ٣٢١). ولتسهيل تفسير النتائج تم الاختيار وفقاً لمقياس ليكرت Likert Scale خماسي الأبعاد، لتحديد مستوى الإجابة على بنود الأداة. حيث تم إعطاء وزن للبدائل: (موافق بشدة=٥، موافق=٤، محايد=٣، غير موافق=٢، غير موافق بشدة=١)، ثم تم تصنيف تلك الإجابات إلى خمسة مستويات متساوية المدى من خلال المعادلة الآتية:

طول الفئة=(أكبر قيمة – أقل قيمة) ÷ عدد بدائل الأداة = (٥–١) ÷ ٥ = ٠،٨٠

لنحصل على التصنيف الآتي، الجدول رقم (٥):

جدول رقم (٥) توزيع للفئات وفق التدرج المستخدم في أداة البحث

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
٤،٢١ – ٥،٠	٣،٤١ – ٤،٢٠	٢،٦١ – ٣،٤٠	١،٨١ – ٢،٦٠	١،٠ – ١،٨٠

صدق الأداة:

١/ صدق المحكمين: تم عرضها في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين والمختصين في مجال التربية، وأخذ آرائهم حولها، وفي ضوء توجيهاتهم واقتراحاتهم تم إجراء التعديلات عليها.

٢/ الاتساق الداخلي: قام الباحث بتجربة الأداة على عينة عشوائية (٤٢) فرداً من عينة الدراسة، وذلك للتأكد من فهمهم للعبارات، ومدى وضوحها، وأخذ مقترحاتهم عليها، وإجراء التعديلات النهائية على الأداة، حتى أصبحت في صورتها النهائية، وذلك على النحو الآتي:

١/٢ معاملات ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين بنود المحور الأول: المتطلبات اللازمة لتحول الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية، بالدرجة الكلية للمجال المنتمية إليه:

جدول رقم (٦) معاملات ارتباط بنود المحور الأول المتطلبات اللازمة لتحول الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية بالدرجة الكلية للمجال المنتمية إليه (ن=٤٢)

المجال	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط
المتطلبات المعرفية	١	٠،٧٠٨٨**	٥	٠،٥٥١١**	٩	٠،٨٠٧٤**
	٢	٠،٤٩٣٢**	٦	٠،٧٧١٦**	١٠	٠،٦٠٣٦**
	٣	٠،٦٥٧١**	٧	٠،٤٦١٦**	–	–
	٤	٠،٦٠١٣**	٨	٠،٨٤٥١**	–	–
المتطلبات التنظيمية والهيكلية	١	٠،٦٧٧٤**	٥	٠،٥٥٣٤**	٩	٠،٧٥٣٨**
	٢	٠،٦٤٢١**	٦	٠،٧٤٩٣**	١٠	٠،٥٧٨١**
	٣	٠،٦٠٢٩**	٧	٠،٤٦٦٥**	–	–
	٤	٠،٥٨٢٨**	٨	٠،٦١٣٩**	–	–
المتطلبات الإدارية والفنية.	١	٠،٦١٢٦**	٥	٠،٧٦٨٤**	٩	٠،٧٧٤٤**
	٢	٠،٨٣٩٩**	٦	٠،٥٤٣٣**	١٠	٠،٦٦٧٦**
	٣	٠،٦٣٥٧**	٧	٠،٥٤٣٣**	–	–
	٤	٠،٨١٤٩**	٨	٠،٦١٢٦**	–	–
المتطلبات البشرية.	١	٠،٧٨٤٢**	٥	٠،٧٤٥٥**	٩	٠،٦٥٦٩**
	٢	٠،٨٣٧٩**	٦	٠،٧٣٧١**	–	–
	٣	٠،٧٠٦٨**	٧	٠،٧٣٧١**	–	–
	٤	٠،٧١٩٦**	٨	٠،٧٣٩٦**	–	–

** دالة عند مستوى ٠،٠١

٢/٢ معاملات ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين بنود المحور الأول: المتطلبات اللازمة لتحول الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية، بالدرجة الكلية للمحور:

جدول رقم (٧) معاملات ارتباط بنود المحور الأول المتطلبات اللازمة لتحول الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية بالدرجة الكلية للمحور (ن=٤٢)

المجال	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط
المتطلبات المعرفية	١	٠،٥٣٥٣**	٥	٠،٦٠٥٣**	٩	٠،٨٠٦٩**
	٢	٠،٤٩٦٨**	٦	٠،٦٩٢٣**	١٠	٠،٤٦٧٣**
	٣	٠،٥٥٠٩**	٧	٠،٥٩٦٢**	–	–
	٤	٠،٦١٤٥**	٨	٠،٦٩٥١**	–	–
المتطلبات التنظيمية والهيكلية	١	٠،٤٦١١**	٥	٠،٣٩٦٠**	٩	٠،٧٦٥١**
	٢	٠،٦٣٢٠**	٦	٠،٧٢١٣**	١٠	٠،٥٧٩٤**
	٣	٠،٥٦٣٣**	٧	٠،٥٠٣١**	–	–
	٤	٠،٥٥٠٩**	٨	٠،٥٥٤٠**	–	–
المتطلبات الإدارية والفنية	١	٠،٧٢١٣**	٥	٠،٦٣٩٠**	٩	٠،٦٧٥٤**
	٢	٠،٨٣٦٠**	٦	٠،٥١٨٣**	١٠	٠،٦٩٥١**
	٣	٠،٥٩٣٧**	٧	٠،٤٤٢٨**	–	–
	٤	٠،٦٦٥٢**	٨	٠،٥٢٤١**	–	–
المتطلبات البشرية	١	٠،٧٨٦٥**	٥	٠،٧٨١٦**	٩	٠،٥٤٠٢**
	٢	٠،٧٨٩٣**	٦	٠،٧٣٣٦**	–	–
	٣	٠،٦٦٣٦**	٧	٠،٧٣٣٦**	–	–
	٤	٠،٦٣١٤**	٨	٠،٧٣٦٣**	–	–

** دالة عند مستوى ٠.٠١

٣/٢ معاملات ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين مجالات المحور الأول: المتطلبات اللازمة لتحول الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية، بالدرجة الكلية للمحور:

جدول رقم (٨) معاملات ارتباط مجالات المحور الأول المتطلبات اللازمة لتحول الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية بالدرجة الكلية للمحور (ن=٤٢)

المجال	معامل الارتباط
المتطلبات المعرفية	٠،٩١١٤**
المتطلبات التنظيمية والهيكلية	٠،٩٠١٦**
المتطلبات الإدارية والفنية	٠،٩٢٤٥**
المتطلبات البشرية	٠،٨٩٠٦**

** دالة عند مستوى ٠.٠١

يتضح من خلال الجداول رقم (٦، ٧، ٨) أن جميع عبارات وأبعاد محور "المتطلبات اللازمة لتحول الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية" جاءت دالة عند مستوى (٠.٠١)، حيث تراوحت قيم معاملات الارتباط للأبعاد مع الدرجة الكلية للمحور ما بين (٠.٨٩٠٦، ٠.٩٢٤٥)، وجميعها معاملات ارتباط جيدة، وهذا يعطي دلالة على ارتفاع معاملات الاتساق الداخلي، كما يشير لمؤشرات صدق مرتفعة وكافية يمكن الوثوق بها في تطبيق أداة الدراسة.

٤/٢ معاملات ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين بنود المحور الثاني: المعوقات التي تحد من تحول الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية، بالدرجة الكلية للمحور المنتمية إليه:

جدول رقم (٩) معاملات ارتباط بنود المحور الثاني المعوقات التي تحد من تحول الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية بالدرجة الكلية للمحور المنتمية إليه (ن=٤٢)

م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط
١	**٠،٨٠٤٥	٥	**٠،٧٤٨٧	٩	**٠،٧٩١١	١٣	**٠،٧٩١٤
٢	**٠،٥٩٧٨	٦	**٠،٦٦٥١	١٠	**٠،٧٦٨٤	١٤	**٠،٦٨١٨
٣	**٠،٦٥٦٧	٧	**٠،٦٧٣٣	١١	**٠،٦٦٨٠	١٥	**٠،٧١٢٠
٤	**٠،٧٤٥٤	٨	**٠،٦٢٩٥	١٢	**٠،٧٢٩٦	١٦	**٠،٦٢٩١

** دالة عند مستوى ٠.٠١

٢/٢ معاملات ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين بنود المحور الثاني: المعوقات التي تحد من تحول الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية، بالدرجة الكلية للأداة:

جدول رقم (١٠) معاملات ارتباط بنود المحور الثاني "المعوقات التي تحد من تحول الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية بالدرجة الكلية للأداة" (ن=٤٢)

م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط	م	معامل الارتباط
١	**٠،٥٩٨٠	٥	**٠،٦٢٨١	٩	**٠،٥٧٤١	١٣	**٠،٥٥٣١
٢	**٠،٤٧١٩	٦	**٠،٥٥٩١	١٠	**٠،٧٣٣٦	١٤	**٠،٦٥١٤
٣	**٠،٥٢٨٤	٧	**٠،٦٦١٧	١١	**٠،٥٦٠٣	١٥	**٠،٦٩٦٧
٤	**٠،٦٩١٣	٨	**٠،٤٤٢٧	١٢	**٠،٧١٧٨	١٦	**٠،٥٦٧٥

** دالة عند مستوى ٠.٠١

٣/٢ معاملات ارتباط بيرسون لقياس العلاقة بين المحور الثاني: المعوقات التي تحد من تحول الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية، بالدرجة الكلية للأداة:

جدول رقم (١١) معاملات ارتباط المحور الثاني "المعوقات التي تحد من تحول الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية بالدرجة الكلية للأداة" (ن=٤٢)

المحور	معامل الارتباط
المعوقات التي تحد من تحول الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية	٠,٨٤٩٠**

** دالة عند مستوى ٠.٠١

يتضح من خلال الجداول رقم (٩، ١٠، ١١) أن جميع عبارات محور "المعوقات التي تحد من تحول الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية" جاءت دالة عند مستوى (٠.٠١)، حيث تراوحت قيم معاملات الارتباط للبنود مع الدرجة الكلية للمحور ما بين (٠.٥٩٧٨، ٠.٨٠٤٥)، وجميعها معاملات ارتباط جيدة، وهذا يعطي دلالة على ارتفاع معاملات الاتساق الداخلي، كما يشير إلى مؤشرات صدق مرتفعة وكافية يمكن الوثوق بها في تطبيق أداة الدراسة الحالية.

ثبات الأداة (الاستبانة):

ولمعرفة مدى ثبات أداة الدراسة استخدم الباحث معادلة ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach) وطبقها على العينة العشوائية المختارة، وحساب معامل الاتساق الداخلي بين فقرات الأداة، وبينها وبين المحور الذي جاءت فيه، جدول رقم (١٢):

جدول رقم (١٢) معاملات ثبات ألفا كرونباخ لمجالات ومحاور الدراسة (ن=٤٢)

المجال / المحور	ن	معامل ثبات ألفا كرونباخ
المتطلبات المعرفية.	١٠	٠.٨٣
المتطلبات التنظيمية والهيكلية.	١٠	٠.٨٠
المتطلبات الإدارية والفنية.	١٠	٠.٨٨
المتطلبات البشرية.	٩	٠.٩٢
المحور الأول: المتطلبات المتطلبات اللازمة لتحول الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية	٣٩	٠.٩٥
المحور الثاني: المعوقات التي تحد من تحول الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية.	١٦	٠.٩٣
الثبات الكلي	٥٥	٠.٩٦

** دالة عند مستوى ٠.٠١

يتضح من خلال الجداول (١٢) أن أداة الدراسة تتمتع بثبات مقبول إحصائياً، حيث بلغت قيمة معامل الثبات الكلية (ألفا) (٠.٩٦) وهي درجة ثبات عالية، كما تراوحت معاملات ثبات أداة الدراسة ما بين (٠.٨٠، ٠.٩٥)، وهي معاملات ثبات مرتفعة يمكن الوثوق بها في تطبيق الاستبانة، ونستخلص من نتائج اختباري الصدق والثبات الخاصة بالاستبانة أن الأداة صادقة في قياس ما وضعت لقياسه، كما أنها ثابتة بدرجة جيدة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة، وإجراء التحليلات الإحصائية قام الباحث بتفريغ البيانات وتحليلها مستخدماً برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical Package for Social Science (SPSS) وقد استعان الباحث بالأساليب الإحصائية المتعددة، وهي: التكرارات والنسب المئوية، للتعرف على الخصائص الوظيفية لأفراد العينة، ومعامل ارتباط بيرسون، لحساب صدق الاتساق الداخلي لأداة الدراسة، ومعامل ألفا كرونباخ(، لحساب معامل ثبات المحاور المختلفة لأداة الدراسة، بالإضافة إلى المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، إلى جانب اختبار تحليل التباين الأحادي، وأخيراً تم استخدام اختبار (ت) للعينات المستقلة لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات إحصائية في استجابات المبحوثين ترجع للمتغيرات الشخصية (النوع، الجنسية).

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:

إجابة السؤال الأول: ما المتطلبات (المعرفية، التنظيمية والهيكلية، الإدارية والفنية، والبشرية) اللازمة لتحول الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية تحقيقاً للقدرة التنافسية عالمياً من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية؟

أولاً: المتطلبات المعرفية اللازمة لتحول الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية

للتعرف على واقع المتطلبات المعرفية اللازمة لتحول الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية تم حساب التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري، لاستجابات العينة على عبارات المحور، وجاءت نتائج الجدول(١٣) كالتالي:

جدول رقم (١٣) المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول المتطلبات المعرفية اللازمة لتحول الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية

م	العبارة		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	التقدير
3	السماح للجامعات المصنفة عالمياً بفتح فروع في المملكة.	ت	276	57	17	5	15	4.55	0.95	1	موافق بشدة
		%	74.6	15.4	4.6	1.4	4.1				
5	دعم براءات الاختراع بالجامعة بما يحقق الرأسمالية الأكاديمية.	ت	225	105	18	14	8	4.42	0.91	2	موافق بشدة
		%	60.8	28.4	4.9	3.8	2.2				
7	تحفيز الهيئة التدريسية على الابتكار والإنتاج المعرفي والبحثي والخدمي.	ت	230	99	23	3	15	4.42	0.95	3	موافق بشدة
		%	62.2	26.8	6.2	0.8	4.1				
8	تطوير الأداء البحثي التطبيقي في المراكز البحثية بالجامعات السعودية بما يحقق الرأسمالية الأكاديمية.	ت	220	91	37	8	14	4.34	1.01	4	موافق بشدة
		%	59.5	24.6	10.0	2.2	3.8				
4	تشجيع تأليف الكتب ورقياً والكترونياً بمختلف التخصصات بما يخدم الرأسمالية الأكاديمية.	ت	194	126	17	28	5	4.29	0.96	5	موافق بشدة
		%	52.4	34.1	4.6	7.6	1.4				
10	توفير البرامج التدريبية لتطوير قدرة الهيئة التدريسية في الجامعات السعودية بما يحقق الرأسمالية الأكاديمية.	ت	199	90	59	18	4	4.25	0.96	6	موافق بشدة
		%	53.8	24.3	15.9	4.9	1.1				
1	توفر قائمة باحتياجات قطاع التكنولوجيا والصناعة بالمملكة من التخصصات البحثية النوعية.	ت	177	114	45	17	17	4.13	1.09	7	موافق
		%	47.8	30.8	12.2	4.6	4.6				
9	معرفة أساليب قياس العوائد من الاستثمار في الرأسمالية الأكاديمية بالجامعات السعودية.	ت	129	163	68	3	7	4.09	0.85	8	موافق
		%	34.9	44.1	18.4	0.8	1.9				
6	التشجيع على النشر في المجلات المصنفة عالمياً ISI تحقيقاً للتنافسية العالمية.	ت	110	169	54	31	6	3.94	0.96	9	موافق
		%	29.7	45.7	14.6	8.4	1.6				
2	فتح المجال لبرامج التعليم عن بعد والمفتوح محلياً ودولياً بما يخدم الرأسمالية الأكاديمية.	ت	148	101	72	16	33	3.85	1.25	10	موافق
		%	40.0	27.3	19.5	4.3	8.9				
المتوسط العام للمجال								**4.23**	**0.47**	-	**موافق بشدة**

يتضح من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (١٣) أن محور المتطلبات المعرفية اللازمة لتحول الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية يتكون من (١٠) عبارات، وقد بلغ المتوسط الحسابي العام لعبارات المحور (٤.٢٣)، وبانحراف معياري (٠.٤٧)، وهذا يدل على أن المتطلبات المعرفية اللازمة لتحول الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية جاءت بدرجة "عالية جداً"، وجاءت العبارات رقم (٣، ٥، ٧) بالترتيب من الأول إلى الثالث بالموافقة بشدة، فيما جاءت العبارة (٢) بالمرتبة الأخيرة، وذلك كالتالي:

- جاءت العبارة (٣) وهي "السماح للجامعات المصنفة عالمياً بفتح فروع في المملكة" بالمرتبة الأولى بين العبارات الخاصة بالمتطلبات المعرفية اللازمة لتحول الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية، وبمتوسط حسابي (٤.٥٥)، وانحراف معياري (١.٠٢)، وهذا يدل على أن هناك موافقة شديدة بين أفراد عينة الدراسة على أهمية أن يُسمح بفتح فروع في المملكة للجامعات المصنفة عالمياً.
- جاءت العبارة (٥) وهي "دعم براءات الاختراع بالجامعة بما يحقق الرأسمالية الأكاديمية" بالمرتبة الثانية، وبمتوسط حسابي (٤.٤٢)، وانحراف معياري (٠.٩١)، وهذا يدل على أن هناك موافقة شديدة بين أفراد عينة الدراسة على أهمية أن تقوم الجامعات السعودية بدعم براءات الاختراع لتحقيق الرأسمالية الأكاديمية.
- جاءت العبارة (٧) وهي "تحفيز الهيئة التدريسية على الابتكار والإنتاج المعرفي والبحثي والخدمي" بالمرتبة الثالثة، وبمتوسط حسابي (٤.٤٢)، وانحراف معياري (٠.٩٥)، وهذا يدل على أن هناك موافقة شديدة بين أفراد العينة على أهمية أن يُحفَّز أعضاء الهيئة التدريسية على الابتكار والإنتاج المعرفي والبحثي والخدمي.
- جاءت العبارة (٢) "فتح المجال لبرامج التعليم عن بعد والمفتوح محلياً ودولياً بما يخدم الرأسمالية الأكاديمية" بالمرتبة العاشرة والاخيرة، وبمتوسط حسابي (٣.٨٥)، وانحراف معياري (١.٢٥)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين العينة على أهمية أن تُعطى برامج التعليم عن بعد والمفتوح محلياً ودولياً فرصة بما يخدم الرأسمالية الأكاديمية.

ثانياً: المتطلبات التنظيمية والهيكلية اللازمة لتحول الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية:

للتعرف على واقع المتطلبات التنظيمية والهيكلية اللازمة لتحول الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية تم حساب التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري، لاستجابات العينة على عبارات المحور، وجاءت نتائج الجدول رقم (١٤) كالتالي:

جدول رقم (١٤) المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول المتطلبات التنظيمية والهيكلية اللازمة لتحول الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية

م	العبارة		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	التقدير
4	فتح قنوات التواصل المباشر بين الجمعيات العلمية والهيئة الأكاديمية بالجامعة.	ت	315	24	10	12	9	4.69	0.87	1	موافق بشدة
		%	85.1	6.5	2.7	3.2	2.4				
2	إنشاء مركز لتسويق المشاريع البحثية والخدمية والعلمية بما يؤسس للرأسمالية الأكاديمية.	ت	241	74	43	2	10	4.44	0.92	2	موافق بشدة
		%	65.1	20.0	11.6	0.5	2.7				
6	إعداد دليل تنظيمي لشراء وتسويق الملكية الفكرية في الجامعات السعودية بما يحقق الرأسمالية الأكاديمية.	ت	164	158	33	6	9	4.25	0.87	3	موافق بشدة
		%	44.3	42.7	8.9	1.6	2.4				
7	تأسيس مراكز بحثية استثمارية عالمية بالجامعة في مختلف التخصصات بما يحقق التنافسية العالمية.	ت	192	90	76	4	8	4.23	0.96	4	موافق بشدة
		%	51.9	24.3	20.5	1.1	2.2				
9	استحداث مكاتب للاستشارات بالجامعة للقطاعات العامة والخاصة والشركات الصناعية.	ت	179	128	39	14	10	4.22	0.97	5	موافق بشدة
		%	48.4	34.6	10.5	3.8	2.7				
5	إنشاء شركات رأسمالية أكاديمية بالجامعة لتقديم الخدمات المهنية في كافة المجالات (البحثية والعلمية والخدمية).	ت	186	87	89	3	5	4.21	0.93	6	موافق بشدة
		%	50.3	23.5	24.1	0.8	1.4				
8	وجود هيكل تنظيمي لإدارة رأس المال الأكاديمي بالجامعات السعودية.	ت	115	175	64	7	9	4.03	0.88	7	موافق
		%	31.1	47.3	17.3	1.9	2.4				

م	العبارة		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	التقدير
1	استحداث منصب وكيل الجامعة لإدارة تمويل وتسويق خدمات الرأسمالية الأكاديمية في الجامعة.	ت	150	94	116	7	3	4.03	0.93	8	موافق
		%	40.5	25.4	31.4	1.9	0.8				
3	إتاحة الفرصة للقطاع الخاص للمشاركة في رسم الخطط الإستراتيجية للمراكز والمعاهد البحثية بما يحقق القدرة التنافسية العالمية.	ت	132	107	80	43	8	3.84	1.10	9	موافق
		%	35.7	28.9	21.6	11.6	2.2				
10	تأسيس شركة قابضة تابعة للجامعة تتركز مهمتها في تنمية الاستثمار الرأسمالي الأكاديمي.	ت	81	90	122	60	17	3.43	1.13	10	موافق
		%	21.9	24.3	33.0	16.2	4.6				
	المتوسط العام للمجال							**4.14**	**0.44**	–	موافق

يتضح من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (١٤) أن محور المتطلبات التنظيمية والهيكلية اللازمة لتحول الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية يتكون من (١٠) عبارات، وقد بلغ المتوسط الحسابي العام لعبارات المحور (٤.١٤)، وبانحراف معياري (٠.٤٤)، وهذا يدل على أن المتطلبات التنظيمية والهيكلية اللازمة لتحول الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية جاءت بدرجة موافقة عالية، ويتفق هذا مع ما جاءت به دراسة (القرني، ٢٠١٨)، والتي توصلت إلى أن المتطلبات اللازم توافرها لتطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية حصلت على درجة عالية. وقد جاءت العبارات رقم (٤، ٢، ٦) بالترتيب من الأول إلى الثالث بالموافقة بشدة، فيما جاءت البعارة رقم (١٠) بالمرتبة الأخيرة، وذلك على النحو الآتي:

- جاءت العبارة رقم (٤) وهي "فتح قنوات التواصل المباشر بين الجمعيات العلمية والهيئة الأكاديمية بالجامعة" بالمرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي (٤.٦٩)، وانحراف معياري (٠.٨٧)، وهذا يدل على أن هناك موافقة شديدة بين أفراد العينة على أهمية أن تُفتح قنوات التواصل المباشر بين الجمعيات العلمية والهيئة الأكاديمية بالجامعة.
- جاءت العبارة رقم (٢) وهي "إنشاء مركز لتسويق المشاريع البحثية والخدمية والعلمية

بما يؤسس للرأسمالية الأكاديمية" بالمرتبة الثانية، وبمتوسط حسابي (٤.٤٤)، وانحراف معياري (٠.٩٢)، وهذا يدل على أن هناك موافقة شديدة بين أفراد عينة الدراسة على أهمية أن يتم تسويق المشاريع البحثية والخدمية والعلمية من خلال إنشاء مركز لذلك بما يؤسس للرأسمالية الأكاديمية.

- جاءت العبارة رقم (٦) وهي "إعداد دليل تنظيمي لشراء وتسويق الملكية الفكرية في الجامعات السعودية بما يحقق الرأسمالية الأكاديمية" بالمرتبة الثالثة، وبمتوسط حسابي (٤.٢٥)، وانحراف معياري (٠.٨٧)، وهذا يدل على أن هناك موافقة شديدة بين أفراد عينة الدراسة على أهمية أن يُعد دليل تنظيمي لشراء وتسويق الملكية الفكرية في الجامعات السعودية بما يحقق الرأسمالية الأكاديمية.
- جاءت العبارة رقم (١٠) وهي "تأسيس شركة قابضة تابعة للجامعة تتركز مهمتها في تنمية الاستثمار الرأسمالي الأكاديمي" بالمرتبة العاشرة والأخيرة، وبمتوسط حسابي (٣.٤٣)، وانحراف معياري (١.١٣)، وهذا يدل على موافقة بين أفراد العينة على أهمية أن تُؤسس شركة قابضة تابعة للجامعة تتركز مهمتها في تنمية الاستثمار الرأسمالي الأكاديمي.

ثالثاً: المتطلبات الإدارية والفنية اللازمة لتحول الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية:

للتعرف على واقع المتطلبات الإدارية والفنية اللازمة لتحول الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية تم حساب التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري، لاستجابات أفراد العينة على عبارات المحور، وجاءت نتائج الجدول رقم (١٥) كالتالي:

جدول رقم (١٥) المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول المتطلبات الإدارية والفنية اللازمة لتحول الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية

م	العبارة		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	التقدير
3	دعم استقلالية الجامعة بما يحقق التحول للرأسمالية الأكاديمية تحقيقاً للتنافسية العالمية.	ت	258	96	13	1	2	4.64	0.62	1	موافق بشدة
		%	69.7	25.9	3.5	0.3	0.5				
10	تأسيس نظام فعال لمكافأة وتحفيز أصحاب الأفكار والمشروعات الرأسمالية الأكاديمية.	ت	217	104	40	3	6	4.41	0.84	2	موافق بشدة
		%	58.6	28.1	10.8	0.8	1.6				
4	رسم خطط إستراتيجية تفصيلية لتحول الجامعات السعودية بما يحقق التنافسية العالمية.	ت	175	162	27	3	3	4.36	0.72	3	موافق بشدة
		%	47.3	43.8	7.3	0.8	0.8				
7	توسيع القدرة الإدارية في تسويق حقوق الملكية الفكرية والبحثية لتعزيز الرأسمالية الأكاديمية.	ت	179	150	34	3	4	4.34	0.77	4	موافق بشدة
		%	48.4	40.5	9.2	0.8	1.1				
1	سن سياسات وتشريعات ولوائح منظمة تحدد طبيعة تحوّل الجامعات السعودية إلى الرأسمالية الأكاديمية.	ت	206	101	19	43	1	4.26	1.01	5	موافق بشدة
		%	55.7	27.3	5.1	11.6	0.3				
5	وضع لوائح تحدد آليات مشاركة أعضاء هيئة التدريس في الرأسمالية الأكاديمية.	ت	190	117	35	18	10	4.24	1.00	6	موافق بشدة
		%	51.4	31.6	9.5	4.9	2.7				
8	تأسيس وحدات إدارية تحت مسمى استثمار رأس المال الأكاديمي بالكليات وربطها بالجامعة.	ت	217	55	73	17	8	4.23	1.05	7	موافق بشدة
		%	58.6	14.9	19.7	4.6	2.2				
2	توفر آليات تنظيم الشراكة بين مركز التسويق الجامعي والقطاعات المختلفة للتحول للرأسمالية الأكاديمية.	ت	187	103	64	7	9	4.22	0.96	8	موافق بشدة
		%	50.5	27.8	17.3	1.9	2.4				
9	توفير قنوات اتصال إدارية مع القطاعات الخدمية والصناعية لجذب تمويل المشروعات البحثية الرأسمالية.	ت	135	186	39	4	6	4.19	0.79	9	موافق
		%	36.5	50.3	10.5	1.1	1.6				
6	تأسيس لوائح تنظم حصول الجامعة على عوائد مالية من تسويق المعرفة الأكاديمية بما يحقق التنافسية العالمية.	ت	69	203	79	7	12	3.84	0.86	10	موافق
		%	18.6	54.9	21.4	1.9	3.2				
	المتوسط العام للمجال							**4.27**	**0.41**	–	**موافق بشدة**

يتضح من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (١٥) أن محور المتطلبات الإدارية والفنية اللازمة لتحول الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية يتكون من (١٠) عبارات، وقد بلغ المتوسط الحسابي العام لعبارات المحور (٤.٢٧)، وبانحراف معياري (٠.٤١)، وهذا يدل على أن المتطلبات الإدارية والفنية اللازمة لتحول الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية جاءت بدرجة موافقة عالية جداً، وقد جاءت العبارات رقم (٣، ١٠، ٤) بالترتيب من الأول إلى الثالث بالموافقة بشدة، فيما جاءت العبارة رقم (٦) بالمرتبة الأخيرة، وذلك على النحو الآتي:

- جاءت العبارة رقم (٣) "دعم استقلالية الجامعة بما يحقق التحول للرأسمالية الأكاديمية تحقيقا للتنافسية العالمية" بالمرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي (٤.٤٦)، وانحراف معياري (٠.٦٢)، وهذا يدل على أن هناك موافقة شديدة بين أفراد عينة الدراسة على أهمية أن تُدعم استقلالية الجامعة بما يحقق التحول للرأسمالية الأكاديمية تحقيقاً للتنافسية العالمية.
- جاءت العبارة (١٠) "تأسيس نظام فعال لمكافأة وتحفيز أصحاب الأفكار والمشروعات الرأسمالية الأكاديمية" بالمرتبة الثانية، وبمتوسط حسابي (٤.٤١)، وانحراف معياري (٠.٨٤)، وهذا يدل على أن هناك موافقة شديدة بين أفراد عينة الدراسة على أهمية أن يُؤسس نظام فعال لمكافأة وتحفيز أصحاب الأفكار والمشروعات الرأسمالية الأكاديمية.
- جاءت العبارة رقم (٤) وهي "رسم خطط إستراتيجية تفصيلية لتحول الجامعات السعودية بما يحقق التنافسية العالمية" بالمرتبة الثالثة، وبمتوسط حسابي (٤.٣٦)، وانحراف معياري (٠.٧٢)، وهذا يدل على أن هناك موافقة شديدة بين أفراد عينة الدراسة على أهمية أن تُرسم خطط إستراتيجية تفصيلية لتحول الجامعات السعودية بما يحقق التنافسية العالمية.
- جاءت العبارة رقم (٦) وهي "تأسيس لوائح تنظم حصول الجامعة على عوائد مالية من تسويق المعرفة الأكاديمية بما يحقق التنافسية العالمية" بالمرتبة التاسعة والأخيرة، بمتوسط حسابي (٣.٨٤)، وانحراف معياري (٠.٨٦)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين العينة على أهمية أن تُؤسس لوائح تنظم حصول الجامعة على عوائد مالية من تسويق المعرفة الأكاديمية بما يحقق التنافسية العالمية.

رابعاً: المتطلبات البشرية اللازمة لتحول الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية:

للتعرف على واقع المتطلبات البشرية اللازمة لتحول الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية قام الباحث بحساب التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري، لاستجابات العينة على عبارات المحور، وجاءت نتائج الجدول رقم (١٦) كالتالي:

جدول رقم (١٦) المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول المتطلبات البشرية اللازمة لتحول الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية

م	العبارة		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	التقدير
1	استقطاب الجامعة لأفضل المبدعين وذوي الخبرة عالمياً في الاستثمار الأكاديمي لتحقيق التنافسية العالمية.	ت	249	73	38	5	5	4.50	0.84	1	موافق بشدة
		%	67.3	19.7	10.3	1.4	1.4				
7	استقطاب قيادات ملهمة في مجال إدارة التمويل الجامعي القائم على الرأسمالية الأكاديمية.	ت	201	152	7	9	1	4.47	0.68	2	موافق بشدة
		%	54.3	41.1	1.9	2.4	0.3				
5	تعيين متخصصين في دعم ومتابعة الجامعة في تسويق خدماتها الرأسمالية الأكاديمية.	ت	196	136	31	4	3	4.40	0.76	3	موافق بشدة
		%	53.0	36.8	8.4	1.1	0.8				
6	توفير البنية المادية للاستثمار في رأس المال الأكاديمي (مزارع – مختبرات – معامل إنتاجية).	ت	212	117	16	17	8	4.37	0.93	4	موافق بشدة
		%	57.3	31.6	4.3	4.6	2.2				
9	تعيين ممثلين في مجلس الجامعة من الهيئة الأكاديمية ورجال الأعمال والقطاعات المختلفة لإدارة الرأسمالية الأكاديمية.	ت	216	112	14	19	9	4.37	0.95	5	موافق بشدة
		%	58.4	30.3	3.8	5.1	2.4				
2	تعيين قوى بشرية محلية ذات كفاءات عالية لاستثمارها في مختلف المجالات البحثية والخدمية الأكاديمية.	ت	243	64	17	43	3	4.35	1.06	6	موافق بشدة
		%	65.7	17.3	4.6	11.6	0.8				
3	توفير البنية التحتية (مرافق/ تقنية) اللازمة لتسهل عمل الجامعة في الرأسمالية الأكاديمية.	ت	184	120	53	5	8	4.26	0.91	7	موافق بشدة
		%	49.7	32.4	14.3	1.4	2.2				
4	استقطاب أعضاء هيئة تدريس محلية وأجنبية من الحاصلين على براءات اختراع لتحقيق التنافسية العالمية.	ت	176	97	79	8	10	4.14	1.00	8	موافق
		%	47.6	26.2	21.4	2.2	2.7				
8	وجود كوادر مدربة على إدارة وتأمين العلاقات الاستثمارية بين الجامعات والقطاعات المختلفة.	ت	126	154	52	31	7	3.98	0.99	9	موافق
		%	34.1	41.6	14.1	8.4	1.9				
المتوسط العام للمجال								**4.32**	**0.47**	–	**موافق بشدة**

يتضح من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (١٦) أن محور المتطلبات البشرية اللازمة لتحول الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية يتكون من (٩) عبارات، وقد بلغ المتوسط الحسابي العام لعبارات المحور (٤.٣٢)، وبانحراف معياري (٠.٤٧)، وهذا يدل على أن المتطلبات البشرية اللازمة لتحول الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية جاءت بدرجة موافقة عالية جداً، ويختلف هذا عمّا جاءت به دراسة (القرني، ٢٠١٨)، والتي توصلت إلى أن المتطلبات اللازم توافرها لتطوير سياسية القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية حصلت على درجة عالية. وقد جاءت العبارات رقم (١، ٧، ٥) بالترتيب من الأول إلى الثالث بالموافقة بشدة، فيما جاءت العبارة رقم (٨) بالمرتبة الأخيرة، وذلك على النحو الآتي:

- جاءت العبارة رقم (١) وهي "استقطاب الجامعة لأفضل المبدعين وذوي الخبرة عالمياً في الاستثمار الأكاديمي لتحقيق التنافسية العالمية" بالمرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي (٤.٥٠)، وانحراف معياري (٠.٨٤)، وهذا يدل على أن هناك موافقة شديدة بين أفراد عينة الدراسة على أهمية أن تُستقطب الجامعة لأفضل المبدعين وذوي الخبرة عالمياً في الاستثمار الأكاديمي لتحقيق التنافسية العالمية.
- جاءت العبارة رقم (٧) "استقطاب قيادات ملهمة في مجال إدارة التمويل الجامعي القائم على الرأسمالية الأكاديمية" بالمرتبة الثانية، وبمتوسط حسابي (٤.٤٧)، وانحراف معياري (٠.٦٨)، وهذا يدل على أن هناك موافقة شديدة بين أفراد عينة الدراسة على أهمية أن تُستقطب قيادات ملهمة في مجال إدارة التمويل الجامعي القائم على الرأسمالية الأكاديمية.
- جاءت العبارة رقم (٥) "تعيين متخصصين في دعم ومتابعة الجامعة في تسويق خدماتها الرأسمالية الأكاديمية" بالمرتبة الثالثة، وبمتوسط حسابي (٤.٤٠)، وانحراف معياري (٠.٧٦)، وهذا يدل على أن هناك موافقة شديدة بين أفراد عينة الدراسة على أهمية أن يتم تعيين متخصصين في دعم ومتابعة الجامعة في تسويق خدماتها الرأسمالية الأكاديمية.

- جاءت العبارة رقم (٨) وهي "وجود كوادر مدربة على إدارة وتأمين العلاقات الاستثمارية بين الجامعات والقطاعات المختلفة" بالمرتبة التاسعة والأخيرة، وبمتوسط حسابي (٣.٩٨)، وانحراف معياري (٠.٩٩)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد عينة الدراسة على أهمية أن يتم توفير كوادر مدربة على إدارة وتأمين العلاقات الاستثمارية بين الجامعات والقطاعات المختلفة.

ومن خلال العرض السابق للمتطلبات اللازمة لتحول الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية تحقيقاً للقدرة التنافسية عالمياً (المتطلبات المعرفية، والمتطلبات التنظيمية والهيكلية، والمتطلبات الإدارية والفنية، والمتطلبات البشرية)، جاءت نتائجها على النحو الآتي، الجدول رقم (١٧):

جدول رقم (١٧) المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول متطلبات تحوُّل الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية

المجالات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	التقدير
المتطلبات البشرية	4.32	0.47	1	موافق بشدة
المتطلبات الإدارية والفنية	4.27	0.41	2	موافق بشدة
المتطلبات المعرفية	4.23	0.47	3	موافق بشدة
المتطلبات التنظيمية والهيكلية	4.14	0.44	4	موافق
الدرجة الكلية لمتطلبات تحوُّل الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية	**4.24**	**0.37**	–	**موافق بشدة**

يتضح من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (١٧) أن محور المتطلبات اللازمة لتحول الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية تحقيقاً للقدرة التنافسية عالمياً يتضمن أربعة مجالات، وهي على التوالي وفقاً للمتوسط الحسابي لها: (المتطلبات البشرية، المتطلبات الإدارية والفنية، المتطلبات المعرفية، المتطلبات التنظيمية والهيكلية)، وقد جاءت المجالات الثلاثة الأولى بدرجة استجابة "موافق بشدة"، وهي المجالات (البشرية، الإدارية والفنية، المعرفية)، وبمتوسط حسابي يتراوح بين (٤.٢٣، ٤.٣٢)، وهذه المتوسطات تقع في الفئة الخامسة من فئات المقياس المتدرج الخماسي، والتي تتراوح بين (٤.٢١، ٥.٠٠)، في حين جاء المجال الرابع والأخير بدرجة استجابة "موافق"، وهو

(المتطلبات التنظيمية والهيكلية)، وبمتوسط حسابي (٤.١٤)، وهذا المتوسط يقع في الفئة الرابعة من فئات المقياس المتدرج الخماسي، والتي تتراوح بين (٣.٤١، ٤.٢٠)، وبشكل عام تراوحت المتوسطات الحسابية لمجالات محور المتطلبات اللازمة لتحول الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية بين (٤.١٤، ٤.٣٢) من أصل (٥.٠٠) درجات، وهذه المتوسطات تقع في الفئتين الرابعة والخامسة من فئات المقياس المتدرج الخماسي، مما يشير إلى موافقة أفراد عينة الدراسة موافقة شديدة على المتطلبات اللازمة لتحول الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية (المعرفية، والتنظيمية والهيكلية، والإدارية والفنية، والبشرية)، وتختلف عن دراسة (الأحمري ٢٠١٩)، والتي توصلت إلى أن محور الاحتياجات التنموية لاستقلالية الجامعات السعودية شكل درجة استجابة عالية عند عينة الدراسة، واحتل محور متطلبات الاستقلالية بالجامعات السعودية الترتيب الثاني بدرجة استجابة عالية، وتتفق هذه النتائج مع دراسة (هاشم، ٢٠١٧)، حيث وافقت نسبة كبيرة من عينة البحث على أهمية جميع المتطلبات المذكورة لتحقيق ميزة تنافسية لجامعة الإمام بدرجة كبيرة، وإن اختلفت في الترتيب، لكن الفروق بينها في الترتيب قليلة جداً، ويدل ذلك على وجود درجة كبيرة من الوعي لدى عينة البحث بالمتطلبات التنافسية في المجالات المذكورة.

إجابة السؤال الثاني:

ما المعوقات التي تحد من تحول الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية؟

للإجابة عن هذا السؤال والتعرف على على واقع المعوقات التي تحد من تحول الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية قام الباحث بحساب التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري، لاستجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات المحور، وجاءت النتائج على النحو الآتي، الجدول رقم (١٨):

جدول رقم (١٨) المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لاستجابات أفراد عينة الدراسة حول المعوقات التي تحد من تحول الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية

م	العبارة		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	التقدير
2	غياب التشريعات والسياسات التي تمكن الجامعة من التحول الى رأس المال الأكاديمي.	ت	219	117	28	2	4	4.47	0.75	1	موافق بشدة
		%	59.2	31.6	7.6	0.5	1.1				
6	المركزية الشديدة في إدارة الجامعة مالياً وإدارياً.	ت	258	66	13	11	22	4.42	1.10	2	موافق بشدة
		%	69.7	17.8	3.5	3.0	5.9				
9	افتقار الجامعة إلى خطة إستراتيجية دقيقة للاستثمار في الرأسمالية الأكاديمية.	ت	206	116	24	3	21	4.31	1.04	3	موافق بشدة
		%	55.7	31.4	6.5	0.8	5.7				
4	قصور الأنظمة واللوائح بالجامعة في دعم الإبداع والاستثمار في رأس المال الأكاديمي.	ت	157	177	27	3	6	4.29	0.77	4	موافق بشدة
		%	42.4	47.8	7.3	0.8	1.6				
7	ضعف المناخ التنظيمي الداعم لإدارة الرأسمالية الأكاديمية.	ت	178	152	25	1	14	4.29	0.90	5	موافق بشدة
		%	48.1	41.1	6.8	0.3	3.8				
10	الاعتماد بشكل كبير على تبني الأفكار والتطبيقات المستوردة من الخارج بدلاً من إنتاجها.	ت	138	201	22	2	7	4.25	0.75	6	موافق بشدة
		%	37.3	54.3	5.9	0.5	1.9				
1	ضعف تأسيس آلية واضحة ومحددة لإدارة الرأسمالية الأكاديمية في الجامعة.	ت	175	120	61	6	8	4.21	0.92	7	موافق بشدة
		%	47.3	32.4	16.5	1.6	2.2				
16	تفضل قيادة الجامعة خدمة الصالح العام (المعرفة والتعليم لخدمة المجتمع) على تبني فكرة الرأسمالية الأكاديمية.	ت	140	136	76	3	15	4.04	0.99	8	موافق
		%	37.8	36.8	20.5	0.8	4.1				
5	عزوف مشاركة هيئة التدريس في مشاريع الشراكة البحثية والخدمية بين الجامعة وقطاع الصناعة والأعمال.	ت	117	164	80	2	7	4.03	0.85	9	موافق
		%	31.6	44.3	21.6	0.5	1.9				
8	ممانعة بعض أعضاء هيئة التدريس التحول إلى نظام الرأسمالية الأكاديمية كالعمل بنظام (التعاقد/ الدوام الجزئي).	ت	101	220	8	33	8	4.01	0.92	10	موافق
		%	27.3	59.5	2.2	8.9	2.2				
14	عزوف قيادة الجامعة تبني فكرة الاستثمار الأكاديمي في برامج التعليم عن بعد والتعليم المفتوح.	ت	132	130	94	3	11	4.00	0.96	11	موافق
		%	35.7	35.1	25.4	0.8	3.0				

م	العبارة		موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	التقدير
11	قلة التعاون والشراكة ما بين الجامعات والقطاع الخاص في الاستثمار الأكاديمي للبحوث التطبيقية.	ت	100	188	69	5	8	3.99	0.84	12	موافق
		%	27.0	50.8	18.6	1.4	2.2				
13	مقاومة الإدارة العليا في الجامعات التحول نحو الرأسمالية الأكاديمية لتحقيق التنافسية العالمية.	ت	113	175	55	2	25	3.94	1.04	13	موافق
		%	30.5	47.3	14.9	0.5	6.8				
15	تردد قيادة الجامعة في تبني تطبيق فكرة الرسوم الدراسية سواء على الطلبة الدوليين أم المحليين.	ت	157	107	40	41	25	3.89	1.26	14	موافق
		%	42.4	28.9	10.8	11.1	6.8				
12	ضعف وجود البنية التحتية بالجامعة وكفاءتها التشغيلية الداعمة للتحول للرأسمالية الأكاديمية.	ت	84	188	16	65	17	3.89	1.26	15	موافق
		%	22.7	50.8	4.3	17.6	4.6				
3	ندرة وجود هيكل تنظيمي يسهل الاستثمار وتسويق الخدمات الأكاديمية (العلمية والبحثية والخدمية).	ت	92	73	142	46	17	3.48	1.13	16	موافق
		%	24.9	19.7	38.4	12.4	4.6				
	المتوسط العام للمحور							4.08	0.41	-	موافق

يتضح من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم (١٨) أن محور المعوقات التي تحد من تحول الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية يتكون من (١٦) عبارة، وقد بلغ المتوسط الحسابي العام لعبارات المحور (٤.٠٨)، وبانحراف معياري (٠.٤١)، وهذا يدل على أن المعوقات التي تحد من تحول الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية جاءت بدرجة موافقة "عالية"، وذلك يتمثل في موافقة أفراد عينة الدراسة على كل من العبارات الآتية: تفضل قيادة الجامعة خدمة الصالح العام (المعرفة والتعليم لخدمة المجتمع) على تبني فكرة الرأسمالية الأكاديمية، وعزوف مشاركة هيئة التدريس في مشاريع الشراكة البحثية والخدمية بين الجامعة وقطاع الصناعة والأعمال، وممانعة بعض هيئة التدريس التحول إلى نظام الرأسمالية الأكاديمية كالعمل بنظام (التعاقد/ دوام الجزئي)، وعزوف قيادة الجامعة تبني فكرة الاستثمار الأكاديمي في برامج التعليم عن بعد والتعليم المفتوح، وقلة التعاون والشراكة ما بين الجامعات والقطاع الخاص في الاستثمار الأكاديمي للبحوث التطبيقية، ومقاومة الإدارة العليا في الجامعات التحول نحو

الرأسمالية الأكاديمية لتحقيق التنافسية العالمية، تردد قيادة الجامعة وتبني تطبيق فكرة الرسوم الدراسية سواء على الطلبة الدوليين أو المحليين، وضعف وجود البنية التحتية بالجامعة وكفاءتها التشغيلية الداعمة للتحول للرأسمالية الأكاديمية، وندرة وجود هيكل تنظيمي يسهل الاستثمار وتسويق الخدمات الأكاديمية (العلمية والبحثية والخدمية)، ويتفق هذا مع دراسة (الأحمري والعتيبي، ٢٠١٩)، والتي توصلت إلى أن معوقات الاستقلالية الإدارية والعلمية (الأكاديمية) جاءت بدرجة عالية لدى عينة الدراسة. وقد جاءت العبارات رقم (٢، ٦، ٩) بالترتيب من الأول إلى الثالث بالموافقة بشدة، فيما جاءت العبارة رقم (١٥، ١٢، ٣) بالمرتبة الأخيرة، وهي مرتبة تنازلياً وفقاً للمتوسط الحسابي لها كالتالي:

- جاءت العبارة رقم (٢) وهي "غياب التشريعات والسياسات التي تمكن الجامعة من التحول إلى رأس المال الأكاديمي" بالمرتبة الأولى، وبمتوسط حسابي (٤.٤٧)، وانحراف معياري (٠.٧٥)، وهذا يدل على أن هناك موافقة شديدة بين أفراد عينة الدراسة على عدم وجود التشريعات والسياسات التي تمكن الجامعة من التحول إلى رأس المال الأكاديمي.
- جاءت العبارة (٦) وهي "المركزية الشديدة في إدارة الجامعة مالياً وإدارياً" بالمرتبة الثانية، وبمتوسط حسابي (٤.٤٢)، وانحراف معياري (١.١٠)، وهذا يدل على أن هناك موافقة شديدة بين أفراد عينة الدراسة على وجود المركزية الشديدة في إدارة الجامعة مالياً وإدارياً.
- جاءت العبارة رقم (٩) وهي "افتقار الجامعة إلى خطة إستراتيجية دقيقة للاستثمار في الرأسمالية الأكاديمية" بالمرتبة الثالثة، وبمتوسط حسابي (٤.٤٢)، وانحراف معياري (٠.٩٥)، وهذا يدل على أن هناك موافقة شديدة بين أفراد عينة الدراسة على عدم وجود خطة إستراتيجية دقيقة للاستثمار في الرأسمالية الأكاديمية بالجامعة، ويتفق هذا مع دراسة (عبد القادر، ٢٠١٦)، والتي توصلت إلى أن الجامعة لا تضع برامج تدريبية مستمرة لتنمية رأس المال الفكري.
- جاءت العبارة (٣) وهي "ندرة وجود هيكل تنظيمي يسهل الاستثمار وتسويق

الخدمات الأكاديمية (العلمية والبحثية والخدمية)" بالمرتبة السادسة عشرة، وبمتوسط حسابي (٣.٤٨)، وانحراف معياري (١.١٣)، وهذا يدل على أن هناك موافقة بين أفراد العينة على ندرة وجود هيكل تنظيمي يسهل الاستثمار وتسويق الخدمات الأكاديمية (العلمية والبحثية والخدمية)، ويتفق هذا مع دراسة (القرني والعتيقي، ٢٠١٢)، والتي توصلت إلى ضعف إدارة الجامعات المصرية لرأس المال الفكري بها وضعف قدرتها على الاستفادة منه.

إجابة السؤال الثالث:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($0.05 \geq a$)، بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية في إدراك المتطلبات اللازمة لتحول الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية وفقاً لمتغير (الجامعة، الرتبة العلمية، الخبرة، النوع، الجنسية، التخصص)؟

تم استخدام اختبار تحليل التباين المتعدد Multivariate–Analysis (MANCOVA) لبيان هل هناك اختلافات (فروق) ذات دلالة إحصائية بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية في إدراك المتطلبات اللازمة لتحول الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية وفقاً للمتغيرات الشخصية.

جدول رقم (١٩)

تحليل التباين المتعدد لمتطلبات تحول الجامعات باختلاف المتغيرات الشخصية

المتغيرات المستقلة	القيمة	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
الجامعة	٠.٨٥٥	٧.٢١٣	٠.٠٠٠
الرتبة العلمية	٠.٩١٦	٣.٩٦١	٠.٠٠٠
الخبرة	٠.٨٨٥	٣.٧١٢	٠.٠٠٠
النوع	٠.٩٩٤	٠.٥٦٧	٠.٦٨٧
الجنسية	٠.٩٩٤	٠.٥٠٩	٠.٧٢٩
التخصص	٠.٩٠٧	٤.٤٤٨	٠.٠٠٠

يتضح من جدول رقم (١٩) ما يلي:

- قيمة مستوى الدلالة لاختبار تحليل التباين المتعدد أقل من (٠.٠٥)، لكلاً من متغيرات الجامعة والرتبة العلمية والخبرة والتخصص، أي إنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعات في إدراك المتطلبات المعرفية اللازمة لتحول الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية وفقاً لتلك المتغيرات.
- قيمة مستوى الدلالة أكبر من (٠.٠٥) لمتغيري النوع والجنسية، أي لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعات في إدراك المتطلبات المعرفية اللازمة لتحول الجامعات للرأسمالية الأكاديمية وفقاً لتلك المتغيرات.

إجابة السؤال الرابع:

هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية مستوى الدلالة ($0.05 \geq a$)، بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية في إدراك المعوقات التي تحد من تحول الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية وفقاً لمتغير (الجامعة، الرتبة العلمية، الخبرة، النوع، الجنسية، التخصص)؟

تم استخدام اختبار تحليل التباين المتعدد Multivariate–Analysis (MANCOVA) لبيان هل هناك اختلافات (فروق) ذات دلالة إحصائية بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية في إدراك المعوقات التي تحد من تحول الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية وفقاً للمتغيرات الشخصية.

جدول رقم (٢٠)

تحليل التباين المتعدد لمعوقات تحول الجامعات باختلاف المتغيرات الشخصية

المتغيرات المستقلة	القيمة	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
الجامعة	٢.٦٣٧	٢٥.٣٨٧	٠.٠٠٠
الرتبة العلمية	٠.٠٦١	٠.٥٨٦	٠.٥٥٧
الخبرة	١.٢٧٠	١٢.٢٢٩	٠.٠٠٠
النوع	٠.٣٦٢	٣.٤٨٧	٠.٠٦٣
الجنسية	٠.٠٧٨	٠.٧٤٦	٠.٣٨٨
التخصص	١.١٠١	١٠.٦٠١	٠.٠٠٠

يتضح من جدول رقم (٢٠) ما يلي:

- قيمة مستوى الدلالة لاختبار تحليل التباين المتعدد أقل من (٠.٠٥)، لكلاً من متغيرات الجامعة والخبرة والتخصص، أي إنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية في إدراك معوقات تحول الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية وفقاً لتلك المتغيرات.
- قيمة مستوى الدلالة أكبر من (٠.٠٥) لكلاً من متغيرات الرتبة العلمية والنوع والجنسية، أي إنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أعضاء هيئة التدريس بالجامعات السعودية في إدراك معوقات تحول الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية وفقاً لتلك المتغيرات.

توصيات الدراسة:

١. تحديث الهياكل التنظيمية للجامعات السعودية بالشكل الذي يحقق تحوّلها للرأسمالية الأكاديمية، خصوصاً الجامعات التي بدأت بتطبيق نظام الجامعات الجديد.
٢. وضع خطة تنطلق من المتطلبات البشرية لتحول الجامعات السعودية للرأسمالية الأكاديمية وتحقق قدرتها التنافسية عالمياً من خلال:
٣. يجب تحديث كل جامعة السياسات واللوائح المنظمة لها بما يتوافق مع متطلبات الرأسمالية الأكاديمية وتفادي إعاقتها في تحقيق تحولها للرأسمالية الأكاديمية.

مقترحات الدراسة:

١. دراسة مقارنة بين الجامعات السعودية والأجنبية التي تنتهج نهج الرأسمالية الأكاديمية.
٢. دراسة درجة جاهزية الجامعات السعودية للتحول نحو الرأسمالية الأكاديمية.

قائمة المراجع:

إبراهيم، أحمد. (٢٠١٠، نوفمبر). *التنافسية في الجامعات المصرية بين الواقع والمأمول مع التطبيق في كليات التربية*. بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي الثاني لتطوير التعليم العالي بعنوان: اتجاهات معاصرة في تطوير الأداء الجامعي من ١-٢ نوفمبر، جامعة المنصورة.

أبو سعدة، وضيئة؛ وعلام، فوزية؛ وورضوان، حنان. (٢٠١٤). متطلبات تحقيق القدرة التنافسية بالجامعات المصرية: دراسة حالة على جامعة بنها. *مجلة كلية التربية*، مصر، ٢٥ (١٠٠)، ٧٧ – ١٠٧.

أحمد، سماح. (٢٠١٦). المتطلبات التربوية للارتقاء بترتيب الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية التربية. جامعة المنصورة، مصر.

الأحمري، إلهام. (٢٠١٩). *الاحتياجات التنموية لاستقلالية الجامعات السعودية في ضوء رؤية ٢٠٣٠* (رسالة دكتوراه غير منشورة). كلية التربية. جامعة الملك سعود، السعودية.

بدوي، محمود ؛ ومصطفى، عماد. (٢٠١٨). تعزيز تنافسية التعليم العالي المصري مدخلا لتطوير واقع مؤسساته في تصنيفات نخبة الجامعات العالمية. *مجلة كلية التربية. جامعة سوهاج*، مصر،(٥٣)،٣٢٨ -٤١٢.

جامعة الملك سعود. (٢٠٢٠). *تاريخ جامعة الملك سعود*. https://www.ksu.edu.sa/ar/about-ksu

جامعة أم القرى. (٢٠٢٠). *تاريخ نشأة جامعة أم القرى*. https://uqu.edu.sa/main/AboutUs

داود، عبد العزيز. (٢٠١٦). تسويق الخدمات التعليمية بالجامعات المصرية في ضوء بعض الخبرات الأجنبية . *مستقبل التربية العربية*، المركز العربى للتعليم والتنمية، ٢٣ (١٠١)، ١٤-٩٦.

الدجدج، عائشة. (٢٠١٨). تعزيز التعاون بين الجامعات المصرية الحكومية والخاصة لتحسين قدرتها التنافسية في مجال البحث العلمي. *مجلة كلية التربية. جامعة بنها*. مصر، ٢٩ (١١٤)، ٩٩-١٧٠.

رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠. (٢٠١٦). المملكة العربية السعودية .تم استرجاعه بتاريخ ٥/٥/ ١٤٤١ه، من الرابط:
https://www.google.com.eg/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&uact=8&ved=0ahUKEwjW7JyDtNPSAhWG2Bob&cKHUJRCs0QFggYMAA&url=http%3A%2F%2Fvision2030.gov.sa%2Fdownload%2Ffile%2Ffid%2F422&usg=AFQjCNEeIJzIl9M1113cR9x2sSoPSYRWHw&bvm=bv.149397726،d.d2s

السهلي، محمد. (٢٠١٩). *تطوير السياسات التربوية في الجامعات السعودية في ضوء متطلبات القدرة التنافسية: إستراتيجية مقترحة* (رسالة دكتوراه غير منشورة)، جامعة الملك سعود.

الصالح، عثمان. (٢٠١٢). بناء الجامعات التنافسية بالجامعات السعودية إطار مقترح. *مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة. الجزائر، (١٠)*، ٢٩٧-٣١٠.

عبد القادر، حسين. (٢٠١٦). رأس المال الفكري في الجامعات الفلسطينية وتعزيز الميزة التنافسية: حالة دراسية جامعة الاستقلال. *مجلة جامعة الاستقلال للأبحاث، سوريا*، ١ (٢)، ١-٢٨.

العتيبي، بدر. (٢٠١٤). *تسويق الخدمات الجامعية ودوره في تحسين القدرة التنافسية للجامعات السعودية: تصور مقترح لحالة جامعتي أم القرى والملك عبد العزيز من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس* (رسالة دكتوراه غير منشورة). جامعة أم القرى. مكة المكرمة، السعودية.

العرفج، عبد المحسن. (٢٠٠٧). دور الهيئة التدريسية في تميز الجامعات بالمملكة العربية السعودية. *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، كلية التجارة، جامعة المنصورة، ٣١ (١)، ٢٢٩-٣٢٨.

العساف، صالح. (٢٠١٢). *المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية*. ط٢. الرياض: دار الزهراء.

علام، فوزية. (٢٠١٤). تطوير سياسة التعليم الجامعي في مصر في ضوء متطلبات تحقيق القدرة التنافسية (رسالة ماجستير غـير منشورة). كلية التربية. جامعة بنها، مصر.

علي، محمد. (٢٠١٣). *متطلبات استدامة الميزة التنافسية في التعليم العالي: وجهة النظر*

القائمة على أساس الموارد دراسة حالة على الجامعة الإسلامية.(رسالة ماجستير غير منشورة).الجامعة الإسلامية، فلسطين.

العنزي، سعد؛ والدويش، عبد العزيز. (٢٠١٥). تطوير تدويل التعليم الجامعي السعودي في ضوء خبرات بعض الدول. *مجلة التربية، كلية التربية، جامعة الأزهر*، ١٦٣ (٢)، ٥١٩ – ٥٤٦.

القحطاني، ماجد. (٢٠١٧). *تصور مقترح لتدويل التعليم العالي في المملكة العربية السعودية في ضوء خبرة ماليزيا* (رسالة ماجستير غير منشورة). كلية التربية. جامعة جدة. جدة، السعودية.

قرني، أسامة؛ والعتيقي، إبراهيم. (٢٠١٢). إدارة رأس المال الفكري بالجامعات المصرية كمدخل لتحقيق قدرتها التنافسية: تصور مقترح. *مجلة التربية، المجلس العالمي لجمعيات التربية المقارنة، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية*، ١٥ (٣٨)، ٢٢٣-٣٣٤.

القرني، حواء. (٢٠١٨). تطوير سياسة القبول في الجامعات السعودية لتحقيق القدرة التنافسية في ضوء التجارب العالمية: تصور مقترح. *مجلة العلوم التربوية والنفسية*، المركز القومي للبحوث غزة، ٢ (٢٠)، ١-٣٣.

لي، جيونجو، والرافعي، عبد الرحمن. (٢٠١٣). إنشاء جامعات ذات مستوى عالمي: أفكار واقتراحات للدول النامية . *مستقبليات*، مركز مطبوعات اليونسكو، ٤٣ (٢)، ٣٥١-٣٨١.

مصطفي، أحمد. (٢٠٠٣). تنافسية التعليم الجامعي العربي في القرن الحادي والعشرين دعوة للتأمل. *مجلة التربية*، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، س ٣٢ (١٤٤)، ١٢٤-١٣١.

هاشم، رضا. (٢٠١٧). إستراتيجيات ومتطلبات تحقيق ميزة تنافسية بجامعة الدمام من وجهة نظر القيادات العليا بالجامعة. *مجلة مستقبل التربية العربية. المركز العربى للتعليم والتنمية. مصر*، ٢٤ (١٠٦)،٤٠٣ – ٤٧٤.

وزراة التعليم بالمملكة العربية السعودية. (٢٠١٩). *الجامعات الحكومية السعودية*. تم استرجاعه بتاريخ ١٤٤١/٤/٩هـ، من الرابط، https://www.moe.gov.sa/ar/Pages/default.aspx

ويح، محمد. (٢٠١٣ب). متطلبات تطوير رأس المال الفكري لتحقيق الميزة التنافسية للجامعات: دراسة ميدانية على جامعة بنها. مجلة كلية التربية، كلية التربية، جامعة بنها، ٢٤ (٩٥)، ٢٣٩ – ٢٤٤.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

Dachyar، M.، & Dewi، F. (2015). Improving university ranking to achieve university competitiveness by management information system materials. *Journal of Science and Engineering، 83(15)*،1-8.

Kauppinen، I. (2015). Towards a theory of transnational academic capitalism. British Journal of Sociology of Education، 36(2)، 336–353.

Knight، J.، & Morshidi، S. (2011). The complexities and challenges of regional education hubs: focus on Malaysia. High Education، 62، 593–606.

Münch، R. (2014). *Academic capitalism: Universities in the global struggle for excellence*. London، UK: Routledge.

Nagy، T. O. (2015). The competitiveness and its measurement by means of the pyramid model. *The Journal of the Faculty of Economics – Economic ،1*(1)٢ ،77-285.

Park، T. (2011). Academic capitalism and its impact on the american professoriate. *Journal of the Professoriate، an affiliate of the Center for African American Research and Policy ،1*(6)،85-99.

Paula، G. g. (2014). Higher education as a marketable product: A critical discourse analysis of universities' persuasive strategies to recruit students. University of Lleida.

Slaughter، S.، & Leslie، L. (1997). Academic capitalism: Politics، policies، and the entrepreneurial university. Baltimore، MD: Johns Hopkins University Press.

Slaughter، S.، & Leslie، L. L. (2001). Expanding and elaborating the concept of academic capitalism. *Journal of Organization، 8*(2)، 154–161.

Slaughter، S.، & Rhoades، G. (2004). *Academic capitalism and the new economy: Markets، state، and higher education.* Baltimore: The Johns Hopkins University Press.

Wildavsky، B. (2010). The great brain race: how global universities are reshaping the world. Princeton، NJ: Princeton University Press.